

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية  
تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم المالية والمحاسبة  
رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي  
إعداد الطالبة:

- عابي آسيا

أثر تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي  
على تفعيل نظام الرقابة الداخلية

(دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وكالة المسيلة)

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذة محاضرة (أ)	د. سمية أحمد ميلي
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	د: إسماعيل سبتي
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذة محاضرة (أ)	د: عائشة بن عثمان

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸



## شكر و عرفان

ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي

وعلي والدي وإن عمل صالح ما ترضاه؛

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت؛

والحمد لك بعد الرضا، والحمد لك على كل حال؛

وأسألك اللهم ربي أن تجعل عملنا هذا صالحاً لوجهك الكريم وأن تنفع كل من يقرأ.

نتقدم بالشكر الى الأستاذ "د. إسماعيل سبتي" الذي تابعي طيلة هذا العام ولم

يبدل علينا بنصائح وتوجيهاته وكان نعم الموجه، فكل الشكر والامتنان له، ومكل

من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر والامتنان الى كل الأساتذة الذين تلقينا العلم على أيديهم

وأخص بالذكر أساتذة كلية العلوم المالية والمحاسبة.

## إهداء

أهدي تخرجي وحصاد ما زرعته في سنين طويلة في سبيل العلم  
إلى والدي العظيمين؛ الذين تعبوا واجتهدوا على بذل كل الجهود لكي أوصل  
مسيرة تعليمي حتى وصلت على هذه اللحظة الغالية.  
لكما مني خالص الحب والاحترام والجلال.  
إلى رفيق الدرب .. وصديق الأيام جميعا بحلوها ومرها ..  
زوجي الغالي .. أهديك هذا البحث تعبيراً عن شكري لدعمك المستمر..  
إلى من كان الأول دوماً في تشجيعي ومساندتي  
إلى إخواني  
أنتم سندي وحزام ضهري وكياني وفلذات كبدي  
(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

آسيا

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل الوكالة، ومن خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟

إذ قمنا باستخدام بعض الأدوات المستعملة في البحث والمتمثلة في المقابلة الشخصية الملاحظة.

كما توصلت دراستنا إلى أن نظام الرقابة الداخلية في الوكالة فعال وذلك يعود إلى الإجراءات المتبعة عن طريق الرقابة والفحص المستمر لجميع الوظائف والأنشطة والعمليات التي تتم داخل الوكالة.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الرقابة الداخلية.

## Abstract:

This study aims to know the role of internal audit and external audit in activating the internal control system within the agency, and by answering the problem posed, represented in: What is the extent of the contribution of internal audit and external audit in activating the internal control system?

We have used some of the tools used in the research, which are the observed personal interview.

Our study also concluded that the agency's internal control system is effective, due to the procedures followed through continuous control and examination of all functions, activities and operations that take place within the agency.

**Keywords:** internal audit, external audit, internal control.

## Résumé:

Cette étude vise à connaître le rôle de l'audit interne et de l'audit externe dans l'activation du système de contrôle interne au sein de l'agence, et en répondant à la problématique posée, représentée dans : Quelle est l'étendue de la contribution de l'audit interne et de l'audit externe dans l'activation du système de contrôle interne ?

Nous avons utilisé certains des outils utilisés dans la recherche, qui sont l'entretien personnel observé.

Notre étude a également conclu que le système de contrôle interne de l'agence est efficace, en raison des procédures suivies par le biais d'un contrôle et d'un examen continu de toutes les fonctions, activités et opérations qui se déroulent au sein de l'agence.

**Mots clés :** audit interne, audit externe, contrôle interne

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر و عرفان
-	الإهداء
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي</b>	
06	تمهيد:
07	المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي
07	المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي
09	المطلب الثاني: أنواع وأهداف التدقيق الداخلي
10	المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي
12	المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الخارجي
12	المطلب الأول: ماهية التدقيق الخارجي
13	المطلب الثاني: أهداف التدقيق الخارجي
15	المطلب الثالث: أنواع التدقيق الخارجي
16	المبحث الثالث: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
16	المطلب الأول: أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
16	المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
17	المطلب الثالث: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
18	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية وتأثير التدقيق الداخلي والتدقيق</b>	
20	تمهيد:
21	المبحث الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية
21	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

21	المطلب الثاني: أهمية الرقابة الداخلية
22	المطلب الثالث: خصائص الرقابة الداخلية
23	المبحث الثاني: أركان . مكونات . أصناف نظام الرقابة الداخلية
23	المطلب الأول: أركان نظام الرقابة الداخلية
24	المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية
26	المطلب الثالث: أهداف الرقابة الداخلية وأنواع الرقابة الداخلية
28	المبحث الثالث: دور كل من التدقيق الداخلي والخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية
28	المطلب الأول: أثر تقييم التدقيق الداخلي على تفعيل نظام الرقابة الداخلية
29	المطلب الثاني: أثر تقييم التدقيق الخارجي تفعيل نظام الرقابة الداخلية
30	المطلب الثالث: أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية
32	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء</b>	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: تقديم عام الوكالة الضمان الاجتماعي بالمسيلة.
35	المطلب الأول: لمحة عن الصندوق الوطني للعمال الأجراء.
38	المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مركز المسيلة
43	المطلب الثالث: التدقيق في الوكالة محل الدراسة
47	المطلب الرابع: تقييم نظام الرقابة الداخلية في الوكالة.
50	المطلب الخامس: مدى مساهمة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل الوكالة.
52	المبحث الثاني: منهجية للدراسة الميدانية
52	المطلب الأول: أداة جمع بيانات الدراسة الميدانية
53	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة
54	المطلب الثالث: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

59	المطلب الرابع: ثبات أداة الدراسة
60	المبحث الثالث: عرض وتحليل محاور أداة قياس الدراسة
60	المطلب الأول: وصف خصائص أفراد عينة الدراسة
64	المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات محور أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
66	المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
68	المطلب الرابع: عرض وتحليل بيانات إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
70	المبحث الرابع: اختبار الفرضيات الدراسية
70	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى
71	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية
72	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة
74	خلاصة الفصل
76	الخاتمة
79	قائمة المراجع
-	الملاحق

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع التدقيق الخارجي	15
02	مقارنة بين التدقيق الداخلي والخارجي	16
03	مقياس ليكرت الخماسي	53
04	صدق الاتساق الداخلي لمحور أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة	55
05	صدق الاتساق الداخلي لمحور العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة	56
06	صدق الاتساق الداخلي لمحور إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.	58
07	ثبات أداة الدراسة	59
08	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60
09	توزيع أفراد العينة حسب العمر	61
10	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	61
11	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	62
12	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	62
13	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	63
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة	64
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة	66
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة	68
17	اختبار التوزيع الطبيعي شايبيرو وبلك للمحور الثاني	70

71	اختبار ويلكوكسن للفرضية الأولى	18
71	اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك للمحور الثالث	19
72	اختبار ويلكوكسن للفرضية الثتية	20
73	اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك للمحور الرابع	21
73	اختبار ويلكوكسن للفرضية الثالثة	22

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
36	الهيكل التنظيمي للوكالة	01
38	الهيكل التنظيمي للمراقبة الطبية مركز الدفع المسيلة	02
40	الهيكل التنظيمي لمصلحة الدفع مركز مسيلة	03

مقدمة

**مقدمة:**

في عالم متغير مليء بالتطورات العلمية والتكنولوجية، أدى بالشركات إلى مواكبة هذا التطور والعصرنة، وفي حين تحاول أمواج الفساد السيطرة لتحقيق مبتغاهم ولمكافحة هذا الفساد ظهر مجلس معايير الأخلاق للمحاسبين المهنيين التابع إلى الاتحاد الدولي للمحاسبين حيث جاء بقواعد وأخلاق يجب إتباعها من أجل موثوقية وصدق التقارير المالية وتحقيق جودة المعلومة المالية.

ولمهنة التدقيق مكانة بارزة في معظم الشركات، فهو ليس أداة رقابية فحسب، بل هو نشاط تقييمي للتدقيق وفحص كافة العمليات المختلفة ويتكون التدقيق من التخطيط والتنفيذ والتقرير مما يتطلب من المدقق إكمال جميع النشاطات الثلاثة لإنجاز القرارات الموكلة إليه، وإعطائه رأيه بصفة حيادية ومستقلة حول ما إذا تم إعداد التقارير المالية، وفقا للقواعد المعمول بها وخلوها من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ .

ونظرا لتزايد مهام النظام الرقابة الداخلية بحيث أصبح على المدقق تقييم أمور جديدة لم تكن موجودة من قبل واتخاذ قرارات بناء على هذه المعلومات في حيث لا يمكن التنسيق بين المدقق تقييم أمور جديدة لم تكن موجودة من قبل واتخاذ قرارات بناء على هذه المعلومات في حين يمكن تنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي على ترتيب مراجعة المعلومات والتعاون بينهما بهدف التوسع في كفاءة التدقيق وذلك عن طريق الالتزام والإشراف والمسؤولية والحيادية والدقة لتحقيق المستوى المطلوب للتدقيق.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل

**نظام الرقابة الداخلية؟**

ومن خلال الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- فيما يتمثل أهمية التدقيق الداخلي بالصندوق الوطني الضمان الاجتماعي - وكالة المسيلة؟
- ما هي العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالصندوق الوطني الضمان الاجتماعي - وكالة المسيلة؟
- ما هي الإجراءات أو الأساليب لتفعيل نظام الرقابة الداخلية بالصندوق الوطني الضمان الاجتماعي - وكالة المسيلة؟

ولإجابة على هذه الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

- للتدقيق الداخلي أهمية بالغة بحيث يقوم بفحص المعلومة المحاسبية وخلوها من الأخطاء الجوهرية؛
- العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هي علاقة تكاملية؛

- الإجراءات والأساليب لتفعيل نظام الرقابة الداخلية وذلك عن طريق تقييم الأخطاء سواء داخلية أو خارجية ووضع أهداف ثابتة وواضحة لمجابهة الغش والاختفاء وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

### 1 . أهمية الدراسة:

إن تحديد موقع مهمة التدقيق ضمن الوظائف الأخرى يكون هاماً، وذلك لفائدة التي يحققها في المؤسسة وذلك من خلال فحص المعلومات وتقييم المخاطر والانحرافات وفضلاً عن قدرته في إنجاز أنواع مختلفة من الدقيقات.

### 2 . أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مهمة التدقيق بصفة عامة.  
- الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية بحيث يعد أكثر الجوانب تفاعلاً من الأطراف داخل المؤسسة .  
- توضيح أهمية تأهيل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لمسايرة متطلبات التغيير في نظام الرقابة الداخلية.

### 3 . أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في الاطلاع أكثر على مهمة التدقيق.  
- مجال التخصص محاسبية وتدقيق يتوافق مع موضوع المذكرة.

### 4 . حدود الدراسة:

- حدود مكانية: كانت الدراسة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك معالجة الإشكالية المتمثلة فيما مدى مساهمة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.؟  
- حدود زمنية: 2022-2023.

### 5 . منهج وأدوات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية اتبعنا المنهج الوصفي بالإضافة إلى منهج التحليلي الدراسة الحالة الذي يمكننا من التعمق في الموضوع وذلك عن طريق دراسة ميدانية.

## 6 . الدراسات السابقة.

- زروقي هشام: أطروحة دكتوراه مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تهدف هذه الدراسة إلى كيفية مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق سليم للحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية، وتم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:

✓ مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي باعتبارها أداة رئيسية في تطبيق السليم في المؤسسات الاقتصادية .

✓ تطبيق المحكم والفعال المبادئ الحوكمة في المؤسسات وتهيئة بيئة الأعمال ملائمة .

- رغبة إبراهيم المدهون: رسالة ماجستير 2014 العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض التكلفة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المدققين الداخليين المدققين الخارجيين على المصارف، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:

✓ قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يعزز نظام الرقابة الداخلية في المصارف، حيث تقوم لجنة التدقيق بتوفير بيئة ملائمة التي تمكن المدقق الداخلي والخارجي من تقدير المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات المتعددة بالشكل المناسب.

✓ بوقابة زينب تحت عنوان: "التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات" NCA ROUIBA ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011/2012.

تطرقت الباحثة من خلال هذه الدراسة على الاهتمام بالتدقيق الخارجي في تحسين الأداء المؤسسة الاقتصادية واضفاء الثقة والمصادقية حول القوائم المالية، ومنح الضمان لمختلف المتعاملين مع المؤسسة وركزت الدراسة النظر في التدقيق المالي فقط، بل ركزت على تحقيق تطوير وتحسين فعالية الأداء في المؤسسة.

## 7 . هيكلة البحث :

اعتمدنا في دراستنا ثلاثة فصول :

ينقسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث حيث يتناول المبحث الأول ماهية التدقيق الداخلي وثلاث مطالب تتناول أهمية وأهداف ومعايير التدقيق الداخلي .

والمبحث الثاني ماهية التدقيق الخارجي وثلاث مطالب تتناول أهمية وأهداف ومعايير وضع التدقيق الخارجي.

والمبحث الثالث يتناول التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وينقسم أيضا إلى ثلاث مطالب أوجه التشابه والاختلاف والتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي.

والفصل الثاني يتناول مبحث عموميات حول نظام الرقابة الداخلية و ينقسم الى ثلاث مطالب ماهية نظام الرقابة الداخلية، وأنواع و أهداف نظام الرقابة الداخلية.

# الفصل الأول:

عموميات حول التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

## تمهيد:

ارتبطت الرقابة الداخلية في مراحلها الأولى بحماية النقدية باعتبارها أكثر الأصول عرضة للتلاعب والاختلاس، وبعد ذلك امتدت اهتمام الرقابة الداخلية إلى أن أصبحت تعرف في ذلك الوقت باسم الضبط الداخلي ثم توسعت الرقابة الداخلية بعد ذلك لتتضمن الوسائل الكفيلة بضمان صحة البيانات المحاسبية ودقتها.

هنا يأتي دور التدقيق (المراجعة) بشقيها الخارجي والداخلي حيث أن التدقيق الخارجي هو إبداء رأي فني محايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، في حين أن التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل يغطي الجوانب المالية، والتشغيلية كما يمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة بغية اكتشاف مواطن الضعف والقوة. ويعبر هذا النظام عن الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات وسائل التنسيق، وصحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية المختلفة في المؤسسة.

## المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي:

إن توسع حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها ونظرا لتعدد وظائف أخرى يصعب التحكم فيها، مما دفعهما إلى البحث عن وسيلة تضبط وتقيم وتنظم طرق أداء العمل، ولضمان صحة التنفيذ والتطبيق، وتعد من أهم الوسائل لتحقيق فعالية الرقابة الإدارية والرقابة الصحابية هو التدقيق الداخلي.

وسوف نتطرق في مبحثنا هذا إلى ماهية التدقيق الداخلي وأهم أنواعه وأهدافه.

### المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي:

#### 1- نشأة وتطور التدقيق الداخلي: (صالح محمد، 2016، ص 66-67):

ظهر التدقيق أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة الأزمات الاقتصادية سنة 1929 التي أدت إلى انهيار البورصات ولفساد هذه الأزمات ألزم المروع الأمريكي أن تكون الحسابات المؤسسة مسعرة في البورصة مراقبة من طرف الخارجي، وبالتالي أصبح واجبا على الشركات التعامل مع مكاتب التدقيق الخارجي، حيث أن هذه الأخيرة قامت برفع أسعارها نظرا لزيادة المعاملات مما دفع الشركات تدريجيا إلى تعيين مدققين داخليين يتقاضون أجره من المؤسسات، ولهم نفس مهام المدقق الخارجي وكانت مهمة التدقيق الداخلي آنذاك تقتصر على التأكد من مدى صدق البيانات وإثبات الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تعرف حاليا بالتدقيق المالي والمحاسبي، وفي سنة 1941 تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل تطوير مهمة التدقيق الداخلي، وتوسيع مجال تدخلهما من تدقيق محاسبي إلى تدقيق تشغيلي، ثم تدقيق معلوماتي وحديثا تدقيق استراتيجي (صالح محمد، 2016، ص 68).

هناك مجموعة من العوامل التي إلى التطور السريع للتدقيق الداخلي وزيادة الاهتمام بها داخل المؤسسة، وتفعيل دورها بشكل كبير، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

- انفصال الملكية عن الإدارة.

- اتساع حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها وعملياتها.

- ظهور مؤسسات ذات الفروع والشركات المتعددة الجنسيات.

- التقارير والقوانين التي صدرت في العديد من دول العالم، والتي أوصت بتفصيل وتطوير دور التدقيق الداخلي في المؤسسات.

2- مفهوم التدقيق الداخلي: (محمد التهامي طزاهر، مسعود صديقي، 2006، ص 33):

عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين التدقيق الداخلي على أنها: نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.

و عرف كذلك ETIENNE: المراجعة الداخلية على أنها تكون داخل المؤسسة، وظيفة مستقلة للتقييم الدوري العمليات لصالح المديرية العامة.

ومن خلال التعريفين السابقين يظهر لنا بأن التدقيق الداخلي يقوم بها أطراف داخل المؤسسة من أجل الوقوف على النقاط الآتية:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.

- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها بتنفيذ الوظائف.

- فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية.

- حماية أصول المؤسسة.

- مراجعة نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري.

والتدقيق الداخلي هو أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية ويمكن تعريفه بأنه نشاط تقييم مستقل، ينشأ داخل المؤسسة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل رقابية أخرى (مصطفى سلامة، 2010، ص 29).

المطلب الثاني: أنواع وأهداف التدقيق الداخلي:

1- أنواع التدقيق الداخلي:

ينقسم التدقيق الداخلي إلى الأنواع التالية (محمد عوض، 2014، ص 34):

- **التدقيق المالي:** هو مجال التقليدي للتدقيق الداخلي الذي يهدف إلى إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية، كي تعكس الوضع الحقيقي للشركة، وذلك من خلال الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لإظهار مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأي المتطلبات أخرى، وقد قسم هذا النوع من التدقيق إلى قسمين هما: التدقيق الداخلي المالي، قبل القيام بأي مراجعة الأعمال المالية قبل وأثناء تنفيذها، والنوع الثاني هو تدقيق الداخلي مالي الذي ينفذ وفق الخطة مرسومة، وذلك ليؤكد المدقق الداخلي الإدارة العليا أي أن العمليات تسيير وفق القوانين واللوائح الموضوعة والمقررة سلفاً.

- **التدقيق التشغيلي:** نشأ هذا النوع من التدقيق نتيجة للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال وكثرتها وتشابكها، مما يستعدي أن يتطور التدقيق الداخلي ليواكبها، ويطلق عليه البعض أسماء أخرى مثل المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء، ويقوم هذا النوع من التدقيق بفحص وتقييم الأعمال الشركة ككل لتخفيف الكفاءة وفعالية في استخدام الموارد المتاحة.

- **تدقيق الالتزام:** يسمى بتدقيق الأداء أو التنفيذ، ويهدف إلى تدقيق ومراجعة مدى الالتزام الشركة بالمعايير المقررة، كالسياسات والإجراءات الإدارية الرسمية المكتوبة، وهذا النوع من التدقيق يهتم بالالتزام بالقوانين والسياسات والنظام الداخلي، ويقوم المدقق في هذه الحالة بكتابة تقريرهما إذا كان قد تم إثبات تلك السياسات والإجراءات المقررة أم لا.

- **التدقيق الاجتماعي:** يعرف بأنه دراسة وفحص وتقييم المنظم الأداء الاجتماعي للشركات يهدف التحقق من سلامة التقارير المالية والاجتماعية عن مدى الالتزام بالشركة بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها ومدى مساهمتها في تحقيقها رقابية العامة للمجتمع.

- **تدقيق نظم المعلومات:** ويقصد بالتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في تغطية ورقابة وتوثيق أعمال التدقيق ( arab britshe )

## 2- أهداف التدقيق الداخلي:

يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى أساسية وثانوية (صالح سلامة، 2010، ص ص 30-31):

- الأهداف الأساسية: تحقيق ضمان أقصى كفاية إنتاجية ممكنة ومن أهمها:

- التأكيد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الالتزام به.
- تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية.
- التحقق من دقة البيانات المحاسبية.
- المحافظة على الأموال وموارد المنشأة والمحافظة من الاختلاس وسوء الاستخدام.

- الأهداف الثانوية:

- تنفيذ برامج التدريب وتنظيمها إدارة الأفراد العاملين الجدد والقدامى.
- بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناية وبدون تأخير.
- منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.
- القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة.

**المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي:**

ترجع أهمية المراجعة إلى كون وسيلة لا غاية وتخدم عدة جهات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط المستقبلية.

وتعد مهمة المراقبة الداخلية لكونها أداة رقابية فعالة تعمل على خدمة الفئات التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية ومن هذه الفئات نجد كل من: (رضا خلاصي، 2013، ص ص 50-51):

- إدارة المؤسسة: وتعتبر المستفيد الأول من عملية المراجعة فهي تطلعها على النقائص الموجودة

في نظام المراقبة الداخلية، واتخاذ القرارات المناسبة.

-المستثمرون: تمكنهم نتائج المراجعة من اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في مؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم.

-إدارة الضرائب: وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة بناء على حصيلية المراجع الداخلي.

-أهمية المراجعة للهيئات الحكومية: وذلك لفرض التخطيط والمراقبة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعلانات لبعض الصناعات.

-البنوك والدائنون الآخرون: يعتبر تقرير المراجع مرجعا هاما لمختلف الدائنين للمؤسسة من خلال معرفتهم مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة لاتخاذ القرار المناسب في كيفية التعامل مع المؤسسة مستقبلا.

-أهمية المراجعة للدائنين والموردين: حيث يعتمدون على تقرير المرفق لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام من قبل المؤسسة في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه.

## المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الخارجي:

تعتبر مهمة التدقيق الخارجي مهمة حساسة جدا، فهي تتم من طرف شخص خارج المؤسسة يخدم مصلحة الطرف الثالث الملاك عن طريق إبداء رأي فني محايد حول صدق وصحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها واكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية.

### المطلب الأول: ماهية التدقيق الخارجي:

#### 1- نشأته :

ظهرت مهنة المدقق الخارجي بناء على حاجة الملاك لرأي خارجي مستقل خاصة بعد انفصال الإدارة عن الملكية، حيث يقوم المدقق الخارجي بمجموعة من الإجراءات يحصل على أدلة إثبات عن فحص السجلات ومطابقة العمل مع المعايير المحاسبية ليتحقق من سلامتها وصحتها.

وعرفه مجموعة من الباحثين بوصفه: الشخص الخارجي المكلف بفحص السجلات والدفاتر للوحدة الاقتصادية بطريقة محايدة والتأكد من عدالة وصدق التقرير المالي لسنة مالية معينة

ويعرف أيضا بوصفه: هو شخص محايد من خارج المؤسسة مهمته تقديم الخدمات التدقيقية وهو عضو في الشركة مرخصة أو مكتب خارجي يتميز بتأهيله العلمي والعملية وهو مستقل في عمله وبتبع معايير التدقيق الدولية أو المقبولة.

في حيث عرف (Heil, 2012) عملية التدقيق الخارجي بوصفها: التحقق من البيانات المالية لتحديد درجة التوافق ما بين المعلومات والمعايير والسياسات المحاسبية المعمول بها من أجل الإبلاغ عنها، ويرى الباحث أن التدقيق الخارجي هو تدقيق يقوم به شخص مستقل محايد له فكر محاسبي وتدقيقي الغاية منه التأكد من صحة ودقة البيانات والحسابات المشمولة بالسجلات والقوائم المالية لأي شركة واكتشاف ما قد يكون فيها من الأخطاء أو غش أو تزوير والحيلولة دون ارتكابها من خلال الخروج برأي محايد عن مدى صدق القوائم المالية في بيان نتائج سير الأعمال و وضع الشركة المالي في نهاية فترة معينة(حسين علي، وسام نجرس، 2020، ص 12).

## 1- مفهوم التدقيق الخارجي:

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريف التدقيق ومنها باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها وتأتي على أهم هذه التعاريف (آسيا هيري، 2018، ص 28):

يعرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق الخارجي على أنه إجراءات منظمة لأجل الحصول على أدلة المتعلقة بالقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات بمقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.

كما عرف التدقيق الخارجي بأنه يمثل المراجعات الخارجية في عمليات المراجعة المؤدات لأطراف خارج المنشأة محل المراجعة عن طريق خبراء متخصصين مستقلين عن المنشأة محل المراجعة أو موظفيها التابعين يطلق عليهم بالمراجعين الخارجيين، ويتميز هؤلاء المراجعون بالتأهيل والاستقلال، ومجال تلك المراجعة تتمثل بوجه عام في المراجعة المالية أو مراجعة القوائم المالية، ويقوم المراجع الخارجي بأداة عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، ولعل أكثر العمليات المراجعة الخارجية المؤداة بشكل أكثر شيوعا المراجعة الإلزامية، حيث تلتزم منشآت الأعمال بتعيين مراقب حسابات من خلال الجمعية العامة مقابل أتعاب معينة تطبيق لأحكام القانون ( toufik saada, p 1691998).

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التدقيق الخارجي بأنه: عملية يتم إجرائها من قبل أطراف المؤسسة، يقومون بالفحص الإنتقادي وإبداء رأي فني محايد للسجلات ومختلف البيانات المالية للمؤسسة.

### المطلب الثاني: أهداف التدقيق الخارجي:

كانت إلى أهداف التدقيق قاصرة على أنها مجرد وسيلة لاكتشاف الغش والخطأ أو محاولات التلاعب والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية ولكن هذه النظرة تغيرت حيث أن اكتشاف هذه العوامل تتحقق تلقائيا أثناء مراحل والخطوات التنفيذية لعملية التدقيق باعتبار أن الناتج الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية، وأن اكتشاف الغش والخطأ والتزوير هو المنتج أو الناتج الفرعي لعملية التدقيق، ولا يعني هذا إهمال هذه العوامل الفرعية، وإنما ينبغي اعتبارها أهداف تبعية يمكن أن يعتمد عليها المدقق في إبداء رأيه عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية ( alain finet at )

ويمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين تقليدية وحديثة أو متطورة (بن زعمة & تفرارات، 2018، ص 07):

### 1- الأهداف التقليدية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق المعلومات المحاسبية المثبتة بدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- تحديد مبلغ الضريبة.

### 2- الأهداف الحديثة أو المتطورة: (بن زعمة & تفرارات، 2018، ص 8):

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الشركة.
- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.
- العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات الشركة.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرقابة للمجتمع.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الخارجي:

يمكن تلخيص انواع التدقيق الخارجي في الجدول التالي: (محمد بوتين، 2008، ص 28)

جدول (1) يمثل أنواع التدقيق الخارجي

المميزات	تدقيق قانوني	تدقيق تعاقدى	خبرة قضائية
التعيين	مؤسسة ذات طابع عمومي	تعاقدية	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على مشروعة وصدق الحسابات وتدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقات على مشروعية وصدق الحسابات	اعلام العدالة وارشادها حول اوضاع مالية ومحاسبية تقديم مؤشرات بالأرقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة الاتجاه مجلس و الادارة و المساهمين	تامة من حيث المبدأ	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا، يمكنه تقديم ارشادات التسيير	ينبغي احترامه
ارسال التقرير الى	مجلس الادارة، الجمعية العامة	المديرية العامة مجلس الادارة	القاضي مكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة المحاسبة لدى المجلس القضائي
اخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غير المشروعة	نعم	لا	غير مهم
الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل و النتائج حسب نوعية المهمة	بحسب النتائج مبدئيا
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	محددة في العقد	من طرف القاضي
التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من القضاء طرف بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	اقتراح من الخبير، يحدد من طرف القاضي
الاعتاب	حسب القانون الرسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير، يحدد من طرف القاضي
طريقة العمل المتبعة	تقييم الجراءة و المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة القانونية	تقييم الاجراءات و المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى مع حاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: (محمد بوتين، 2008، ص28)

### المبحث الثالث: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

إن زيادة فرص التعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، تؤدي إلى تحقيق فاعلية التدقيق الداخلي، إلا أنه هنالك اختلاف تكامل بينهما وهذا ما سوف نتطرق إليه في مبحثنا هذا.

#### المطلب الأول: أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

هنالك العديد من أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتمثل في الآتي: (زاهرة توفيق، 2009، ص 214):

- كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال بهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي تكمن الثقة فيهما والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة.

- كل منهما يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء أو التلاعب والغش.

- وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص، وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق فضلا عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق.

- وجود نظام التدقيق الداخلي لا يعني عن التدقيق الخارجي، وهذا يؤكد صفة الكامل.

#### المطلب الثاني: اوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

بالرغم كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يهدف الى رفع كفاية الانتاجية في المؤسسة، الا أن هناك اختلاف فيما يلي: (صالح محمد، 2009، ص 51)

#### جدول (02) مقارنة بين التدقيق الداخلي والخارجي

التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي	
متعاقد خارجي مستقل قانونيا ويعين من طرف الجمعية العامة	مستخدم ينتمي الى المؤسسة ويعين من طرف الإدارة العليا	التعيين أو العهدة
مستقل قانونيا عن إدارة المؤسسة باعتباره	مستقل عن الأنشطة التي يدققها	الاستقلالية

## الفصل الأول. ....عوميات حول التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يمارس مهنة حرة، وينبغي ان يكون مستقلا عن الملاك	واستقلاله عن الادارة مرتبط بالوضع التنظيمي، والخضوع لتدخلاتها ورغباتها	
يعمل لصالح المساهمين، كما تستفيد منه الاطراف الاخرى (المستثمرون، البنوك، الموردين)	في خدمة الادارة ويعمل لصالح مسؤولي المؤسسة	الجهة المستفيدة من التدقيق
المصادقة على الحسابات وابداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية	مرتبط بالاهتمامات الادارة، تقييم نظام الرقابة الداخلية و المخاطر	نطاق العمل و الاهداف
الهيئات المنظمة لمهمة التدقيق الخارجي معايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها	وثيقة التدقيق الداخلي، دليل التدقيق الداخلي، معايير ممارسة المهنة	الاطار المرجعي
غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية عند غلق الحسابات	العمل على مدار السنة بطريقة مستمرة حسب المهام المخططة	توقيت العمل أو الدورية

المصدر: (صالحى محمد، 2009، ص 51)

### المطلب الثالث: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

إن التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والتنسيق والتعاون أثناء تنفيذهما لمهامهما التدقيقية لاخترال الوقت وتلاقي الازدواجية في الجهود الطرفين، وتوزيع العمل بما يضمن تحقيق الأهداف، ومن خلال علاقة وطبيعة الأداء، وفي مجال تكامل العلاقة مع المدقق الخارجي فإن المدقق الداخلي يمكن أن يؤثر على الإجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي إذ يعتمد الأخير على الأعمال قد أداها المدقق الداخلي مسبقا أو أعمال تطلب منه مباشرة، ومن المؤكد يؤدي إلى تقليص حجم المهام والوقت اللازم لوضع تقرير تدقيق الحسابات الخارجي، شرط أن يتحلّى المدقق الداخلي بأداب المهنة والاستقلالية والموضوعية وتنفيذ جميع الأعمال الملقاة على عاتقه، وعند فحص وتقييم أعمال ونظم التدقيق الداخلي من قبل المدقق الخارجي بناءا على نتائج الفحص التي يعتمد عليها المدقق الخارجي يمكن وضع تقرير ذو جودة بالاعتماد على تلك النتائج، أن تكامل العلاقة بينهما يسهل أو يصعب مهمة كل منهما حسب المقدمة (جودة أو عدم جودة التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي).

إن القيام المدقق الخارجي بمهمته بموضوعية كطرف خارجي وعمل المدقق الداخلي المهني المستقل، يؤدي إلى موائمة عملهم المشترك وتحسين جودة تقارير التدقيق الخارجي.

## خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والمقارنة بينهما، حيث تبين لنا أن التدقيق الداخلي هو نشاط موضوعي مستقل يهدف إلى تأدية خدمات التوكيد والتي تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية والملائمة المعلومات، والأنشطة الاستشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، ويهدف بالدرجة الأولى إلى حماية أصول وأموال المؤسسة.

أما التدقيق الخارجي فهو فحص الانتقادي المنظم للأنشطة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر السجلات والقوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرار ومجابهة الاحتيال والغش.

# الفصل الثاني:

نظام الرقابة الداخلية وتأثير التدقيق الداخلي  
والتدقيق الخارجي

**تمهيد:**

نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الأنظمة الرقابية الداخلية في نجاح الشركات، فقط حظيت باهتمام كبير من طرف الهيئات المحاسبية، ويعتبر نظام الرقابة الداخلية من النظم الرئيسية والهامة التي يعتمد عليها المدقق في مجال تحديد خطواته الأساسية.

## المبحث الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يسمح بتقليل من الأخطاء والتلاعبات، كما يجعل عملية التدقيق من طرف الاكتفاء بالتدقيق الاختياري بدلا من التدقيق التفصيلي، وهذا ما سوف نتطرق إليه في مجتمعنا هذا إلى مفهوم وأهمية وخصائص الرقابة الداخلية.

### المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

عرفت لجنة طرائق التدقيق *committec on auditing procedures* المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونية *aicpa* الرقابة الداخلية بأنها تشمل خطة تنظيمية ووسائل والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، ضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومن الاعتماد عليها وزيادة كفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. (خالد أمين عبد الله، 2012، ص 192).

كما أصدرت لجنة COSO مفهوما لرقابة وإطار عام للرقابة الداخلية عام 1992، وقامت سنة 2013 بإصدار نسخة محدثة في إطار نظام الرقابة الداخلية ليتم العمل بوحيتها عام 2014 وتم إعطاء تعريف الرقابة الداخلية كما يلي: الرقابة الداخلية هي عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة لأهدافها التشغيلية والمالية والامتثال لذلك كما يلي:

- إن العمليات ذات كفاءة وفاعلية.

- إن التقارير المالية ملائمة ويمكن الاعتماد عليها.

- الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات.

### المطلب الثاني: أهمية الرقابة الداخلية:

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها و أشكالها أدى إلى زيادة و إبراز الرغبة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفاعلية الإدارة داخل هذه الوحدات وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم أدوات الرقابة حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية ما يلي ( الدهراوي، 2006، ص 226):

- نجاح وكفاءة وفاعلية الرقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة.
- زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة المشكلة لكل منهم.
- مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل الأنشطة وبرامج الوحدة.

- مدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعته ونطاق هذا البرنامج وما يشمل من إجمال أو تفصيل خاص لإجراءات مراجعته لعمليات وأنشطة الوحدة موضوع التدقيق.

- المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وقبل وقوعها حتى يمكن تجنبها، ويمثل ذلك جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك.

### المطلب الثالث: خصائص رقابة الداخلية:

تكمن خصائص رقابة الداخلية فيما يلي (السويلع، 2009، ص 45) :

- الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من العمليات: حيث تكون الرقابة الداخلية عبارة عن رقابة إدارية مبنية كجزء من نظام المؤسسة وكجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة وفي تحقيق أهدافها بشكل مستمر.

- الرقابة الداخلية نظام يضعه وينفذه الإنسان: فالإنسان هو الذي يساعد في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، لأن مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين لذلك نجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دورا هاما في تحقيق ذلك.

- الرقابة الداخلية تعطي تأكيدا معقولا وليس مطلقا: إذ على الإدارة أن تصمم وتطبق الأنظمة الرقابة بالاعتماد على تكلفتها ومنفعتها، وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فإن أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهداف الشركة لأن قمة عوامل خارجة عن نطاق السيطرة والتأثير الإدارة تؤثر على مقدرة الشركة في تحقيق أهدافها فمثلا تعمل كل من الأخطاء الإنسان والأخطاء في الأحكام والتأمر لتجاوز أنظمة الرقابة.

## المبحث الثاني: أركان . مكونات . أصناف نظام الرقابة الداخلية

سوف نتطرق في مبحثنا هذا إلى أركان الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وأهم مكوناتها وأهدافها.

### المطلب الأول: أركان نظام الرقابة الداخلية:

بني نظام الرقابة الداخلية على خمسة أركان رئيسية وهي (عصام متولي، 2009، ص 114):

1. خطة تنظيمية إدارية جيدة وصولاً إلى رقابة داخلية فاعلة: يجب أن تتميز الخطة التنظيمية

الإدارية بالآتي:

- أن تمثل الأهداف تمثيلاً واضحاً محدداً بطريقة علمية دقيقة، ويجب ألا تتعارض مع الأهداف القومية.

- أن تربط وتتسق بين الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية، وذلك عن طريق إعداد الدراسات التفعيلية للطاقة الإنتاجية والبيعية.

- أن تكون مرنة وبسيطة وذات ثبات نسبي.

- أن تحدد مستوى معين من القرارات (استراتيجي، تكتيكي، تنفيذي، إداري) وذلك ضماناً للرقابة الفعالة من خلال محاسبة مسؤولة.

2. نظام محاسبي سليم: ويجب أن يتميز بالآتي:

- أن يتضمن طرق وأساليب وإجراءات فنية تضمن التحقق من جدية العمليات المحاسبية مع التأكد من دقتها وسلامة تبويبها.

- أن يشمل مجموعة مستندية محددة للدورات المستندية لكل عملية من عمليات المشروع.

- أن يكون سهلاً خالياً من التعقيدات مع عدم الإخلال بالوظائف الرئيسية للنظام.

- أن يعتمد على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية تاريخية وجارية ومتوقعة.

3. نظام مستندي دقيق: ويجب أن يتميز بالآتي:

- التنسيق بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري ليصل المعلومات ومتابعة تنفيذ الإجراءات.
  - عدد مناسب لصور كل مستند يساعد على المتابعة والرقابة مع ملاحظة التكلفة.
  - منع ازدواج المستند وتكرار جميع البيانات.
  - تبسيط العمل الإداري والمكتبي يحصر عدد المستندات المطلوبة لكل عملية في أدنى حد ممكن.
4. نظام تكاليف مناسبة: ويجب أن يتميز كالاتي:

- التحديد السليم لطريقة قياس تكلفة مناسبة.
  - إتباع نظرية العلمية المناسبة.
  - أن يرتبط بالخطة التنظيمية لسهولة تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولة.
5. نظام فعال للحوافز: ويجب أن يتم كالاتي:
- أن يكون عادلا ليحقق القناعة لدى العاملين.
  - أن يكون مبسط وبراغي قدرة العامل في حسابه.
  - أن تكون معايير ممكنة التحقق في ظل ظروف المنشأة.
  - أن ينمي الوعي الرقابي لدى العاملين ليدفعهم إلى رقابة معايير عند أدائهم لأعمالهم.

#### المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يشمل مصطلح للرقابة الداخلية كافة العناصر الخمسة للوقاية الداخلية وتنقسم مكونات نظام الرقابة الداخلية إلى ما يلي:

- 1- بيئة الرقابة: أشار معيار التدقيق الدولي (315) إلى أنه يجب على المدقق الحصول على فهم لبيئة الرقابة، وتشمل بيئة الرقابة ما يلي (أحمد جمعة، 2008، ص ص 108-109):
- الرقابة ومهام الإدارة.

- مواقف ومعرفة وإجراءات أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة.

- أسلوب المنظمة الذي يؤثر على وعي الرقابة بأفرادها، وهو أساس الرقابة الداخلية الفعالة، النظام والهيكل.

2- **تقييم المخاطر:** لقد أشار معيار التدقيق الدولي (315) إلى أنه يجب على المدقق الحصول على فهم لأسلوب المنشأة في تحديد المخاطر العمل المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية واتخاذ القرارات بشأن الإجراءات لمعالجة هذه المخاطر ونتائج ذلك، وعموماً عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية يجب على المدقق مراعاة ما يلي:

- تحديد تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات الإفصاحات.

- استخدام المعلومات التي جمعت من خلال إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها عند تقييم تصميم عناصر الرقابة وتحديد ما إذا تم تنفيذها كأدلة تدقيق لدعم تقييم المخاطر.

- إن طبيعة المخاطر الناجمة من بيئة رقابة ضعيفة هي أنها ليس من المحتمل أن تقتصر على مخاطر محددة فردية لأخطاء جوهرية في فئات معاملات وأرصدة حسابات وإفصاحات معينة.

3- **نظام الأنشطة الرقابية:** إن الأنشطة الرقابية هي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها سواء ضمن تقنية المعلومات أو الأنظمة اليدوية لها أهداف متنوعة وتطبق عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية، تشمل الأنشطة الرقابية المحددة ما يلي:

- التفويض.

- عمليات مراجعة الأداء.

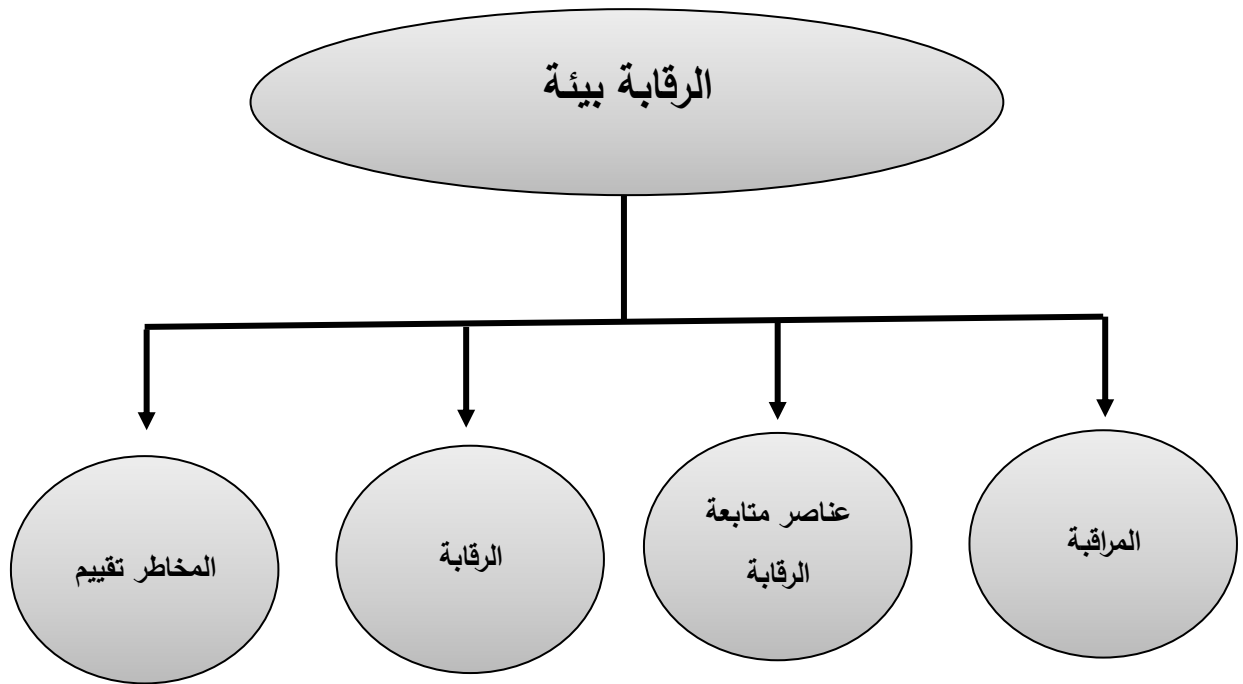
- معالجة المعلومات.

- عناصر الرقابة الفعلية.

-فصل المهام.

4- متابعة عناصر الرقابة: يجب على المدقق أن يحصل على فهم الأنواع الرئيسية للأنشطة التي تستخدمها لمتابعة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأنشطة الرقابة الخاصة بعملية التدقيق، إن متابعة عناصر الرقابة هي عملية تقييم لفاعلية أداء الرقابة الداخلية على مدى الوقت، وهي تشمل تقييم تصميم وعمل عناصر الرقابة في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية للأزمة المعدلة حسب التغيرات في الظروف.

ويمكن توضيح هذه المكونات من خلال الشكل التالي: (دحدوح، 2009، ص 281):



المطلب الثالث: أهداف الرقابة الداخلية وأنواع الرقابة الداخلية:

أولاً: أهداف الرقابة الداخلية:

تكمّن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية في الأمور التالية (السويلم، ص 45):

-تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والمسؤوليات.

-تحقيق حماية الأصل المشروع من الاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام.

- تأكيد دقة البيانات المحاسبية حيث يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

- توفير مستوى معين من الكفاية الإنتاجية.

- تحقيق المطابقة الدورية بين الموجودات المسجلة في الدفاتر وبين تلك التي تم جردها.

- تسجيل كافة العمليات بالسرعة المناسبة وبالقيم الصحيحة في الحسابات المناسبة وفي فترة المحاسبية التي تمت في هذه العمليات، حيث يسهل إعداد المعلومات المالية ضمن إطار سياسات محاسبية معترف بها وبطريقة تسمح بتحديد المسؤولية المحاسبية للموجودات.

### ثانيا: أنواع الرقابة الداخلية:

لقد تولى بيان معايير المراجعة 32 au 1 sasno الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين صياغة أنواع الرقابة الداخلية كما يلي: (جربوع، 2000، ص 121):

1- **الوقاية الداخلية الإدارية:** الرقابة الإدارية تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بالعمليات إصدار القرار والتي تؤدي إلى اعتماد العمليات والترخيص بها من جانب الإدارة والتصريح بالعمليات هو من وظيفة الإدارة التي لها اتصال مباشر بمسؤولية الإدارة عن تحقيق أهداف المؤسسة وهي نقطة البداية لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية على العمليات.

2- **الرقابة الداخلية المحاسبية:** وتشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تتعلق بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية و درجة الاعتماد عليها وبالتالي فهي مصممة للحصول على التأكيدات معقولة فيما يأتي (جربوع، 200، ص 121):

- أن العمليات يتم تنفيذها طبقا لتعليمات الإدارة وتسجيلها.

3. **الضبط الداخلي:** ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمواجهة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات (خالد أمين، ص 193).

### المبحث الثالث: دور كل من التدقيق الداخلي والخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية:

يعتبرا لتدقيق كأى مهنة يحتاج لمهارات وكفاءات خاصة، ويقوم هذا دور التدقيق بدراسة وتقييم أنظمة الوقاية الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها، وهذا ما سوف نتطرق إليه في دراستنا تقييم أثرًا لتدقيق الداخلي والخارجي على تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

#### المطلب الأول: أثر تقييم التدقيق الداخلي على تفعيل نظام الرقابة الداخلية:

بما أن المدقق الداخلي يعمل داخل وحدة اقتصادية، فالأكيد أنه يسعى لخدمة الإدارة، ويكون هذا من خلال عملية الرقابة، ولذلك يمكن حصر اهتمام المدقق الداخلي لعملية الرقابة في الآتي: ( شمال، 2016، ص 178):

-تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة الوظائف الفرعية "التخطيط والتنظيم"، التوجيه إلى جانب التنسيق وكذا الرقابة، نعتبر في الأغلب مهمة الرقابة للمدير والذي يشارك في تنفيذها وبشكل فعال التدقيق الداخلي، ضمانا لأداء الوظائف الفرعية.

-استقلالية الوظيفة الداخلي عن أنشطة التشغيلية داخل المؤسسة الاقتصادية المعنية، هذا الأمر يدعم قدرة المدقق الداخلي ينتمي للوحدة الاقتصادية ويعتبر أحد العاملين بها، فإن قربه من السجلات المالية تجعله على الأغلب بدرابة كاملة على المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، والأمر الذي يدفعه إلى التعرف على أنشطتها التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات لزيادة المعرفة وإتمام عملية الرقابة.

#### 1- طبيعة الرقابة الداخلية ومن أهميتها بالنسبة للمدقق:

هنالك اهتمامات خاصة تخص المدقق كتقييمه بهذا النظام إلى جانب اهتمامات أخرى سوف نتطرق إليها فيما ما يلي: (شمال، 2016، ص 178):

-مدى الاعتماد على التقرير المالي حتى يتم العمل في إطار المعيار الميداني، يهتم المراجع بصفة أساسية بعناصر الرقابة التي تتعلق أساسا باهتمامات الإدارة عن الرقابة الداخلية.

- على المدقق مسؤولية جوهرية لاكتشاف غش الإدارة والعاملين، وبدرجة أقل لاكتشاف أنواع معينة

من التصرفات الغير قانونية، ولذلك على المدققين الاهتمام بعناصر الرقابة الخاصة بحماية الاصول والاذعان للقوانين والقواعد التنظيمية إذا كانت تؤثر بشكل أو أخرى في عدالة القوائم المالية.

- على المدققين التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بإمكانية الاعتماد على البيانات المعدة لاستخدام الخارجي لتقارير، ولكن لا يجب تجاهل عناصر الرقابة التي تؤثر في المعلومات الداخلية للإدارة كالموازنات وأيضاً التقارير الخاصة بالأداء الداخلي وتعتبر هذه الأنواع من المعلومات من المصادر الهامة لأدلة التي تساعد المدقق على تقرير مدى عدالة القوائم المالية.

### المطلب الثاني: أثر تقييم التدقيق الخارجي تفعيل نظام الرقابة الداخلية

يقوم المدقق الخارجي بدراسة وتحديد نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة التعرف على أنواع البيانات الكاذبة المحتملة في القوائم المالية، ويقلل النظام القوي من احتمال حدوث بيانات كاذبة مادية، ويؤدي إلى خفض من مقدار أدلة المراجعة الضرورية للوفاء بأهداف التدقيق.

ويساعد دراسة نظام الرقابة الداخلية في رسم خطة المدقق الخارجي للتدقيق بشكل المناسب، فعلى المدقق أن يقوم ببعض الإجراءات للحصول على فهم الأنظمة الرقابة الداخلية طبقاً لمعايير التدقيق الدولية، ويجب عليه أن يقوم بدراسة وفهم نشاط المؤسسة وبيئتهما بما في ذلك الرقابة الداخلية ذات الصلة بالبيانات المالية، وذلك من أجل تحديد وجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ومن أجل تصميم طبيعة وحجم وتوقيت اختبارات التدقيق.

أما تتضح العلاقة بين التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية من خلال المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق الخارجي فيما يخص الرقابة الداخلية، حيث تتضمن معايير التحديد مسؤولية المدقق الخارجي فيما يختص الرقابة الداخلية، إذ تلزمه بالقيام بما يلي (رغدة & المدهون، ص 85):

- فهم وتقييم عمليات الإدارة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية.

- تخطيط وأداء عملية مراجعة الرقابة الداخلية.

- تقديم رأي في التقييم المكتوب للإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية.

**المطلب الثالث: أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية:**

يحقق التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي إلى تدفق المنافع لكلا الطرفين حيث يستفيد المدقق الخارجي من المدقق الداخلي بشكل رئيسي عند فهمه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وتحديد حجم وتوقيت الاجراءات الواجب عليه اتخاذها، كما يستفيد المدقق الداخلي بشكل رئيسي من الاحتكاك بالمدقق الخارجي وبالتالي زيادة خبرته ومعرفته وتطوير أساليب التدقيق الداخلي، وتلاقي الثغرات التي يكتشفها المدقق الخارجي في نظام الرقابة الداخلية.

تتمثل عملية التكامل فيما يقدمه التدقيق الداخلي من مساعدة المدقق الخارجي للأول من مزايا تتمثل في أن المدقق الداخلي يعمل على قياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، فضلا على أنه متواجد دائما في المنشأة، فهو يستطيع التعرف على كل نواحي في نشاطاتها وإجراءاتها، ويقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات على مدار العام، ولقد حدد المعايير المهنية للتدقيق الخارجي دور وظيفة التدقيق الداخلي في دعم المدقق الخارجي عند تنفيذ مهام عملية التدقيق الخارجي السنوي، حيث يؤثر التدقيق الداخلي على طبيعة، توقيت ومدى عمل التدقيق الخارجي السنوي، وعلى الاجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية، وإجراءاته تقدير المخاطر، وإجراءات جمع الأدلة لإثبات الازمة للاختبارات التفصيلية، ويستطيع المدققين الخارجيين الاعتماد إلى حد كبير على المدققين الداخلية في معرفة إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة مرضية، وفي تقييم البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها، والحصول على مساعدات مباشرة من المدققين الداخليين كالاشتراك في الجرد الفعلي للنقدية خلال الفترة المالية، ويمكن للمدققين الداخليين أن ينسقوا برنامج التدقيق مع المدققين الخارجيين بحيث يستفيد المدققين الخارجيين منه في التحقق من بعض المجالات مثل تحقيق الأصول الثابتة والحصول على مصادقات من العملاء ( رغبة & المدهون، ص 89).

يعتمد المدقق الخارجي عند بدء عمله على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة بهدف تكوين رأي فني محايد عند مدى كفاءة النظام ومعرفة درجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق والاختبارات الازمة، وبما أن ذلك يتطلب من المدقق الخارجي أن يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي، فإن اتضح للمدقق الخارجي ان نظام الرقابة سليم وفعال يستطيع ان يعتمد على ذلك في اختصار جزء كبير من برنامج التدقيق المستندي وعلى العكس من ذلك فإنه إذا تبين له عدم فعالية نظام

الرقابة الداخلية فانه سيكون مضطرا لتوسيع نطاق فحص المشتري حتى يستطيع إبداء رأيه في القوائم المالية.

ويتم تعزيز التنسيق والتعاون عندما يستخدم كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أساليب تدقيق وتوثيق مماثلة لنظام الرقابة الداخلية، ويتم تعزيز ذلك من خلال عقد دورات يقوم بها المدققين الخارجيين ويحضرها المدققين الداخليين العاملين بالمنشأة.

وتبين مما سبق أهمية العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية، حيث يتعاون كل من المدقق الداخلي والخارجي من أجل تقييم هذا النظام واكتشاف نقاط الضعف فيه. والسعي لتحسينه واقتراح التوصيات لتلاقي ثغراته وتقويمه لتحقيق الاهداف المرجوة منه (رغدة & المدهون، ص 90).

### خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات نظام الرقابة الداخلية، وكيفية تأثير التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عليها.

فنظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الإجراءات والتعليمات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة والوصول إلى تسيير ناجح.

وهنا في هذا المبحث نجد التدقيق بشقيه الداخلي والخارجي هو عبارة عن دراسة الانتقادية لنظام الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة، وتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر من العوامل الرئيسية لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى تحقيق العمليات الضرورية، واكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ الأنشطة.

# الفصل الثالث

دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات  
الاجتماعية للعمال الأجراء

**تمهيد :**

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى دور التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية بوكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

**المبحث الأول: تقديم عام الوكالة الضمان الاجتماعي بالمسيلة.**

**المطلب الأول: لمحة عن الصندوق الوطني للعمال الأجراء.**

إن صندوق الضمان الاجتماعي CNAS هو عبارة عن مؤسسة خدمتية، تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين و المؤسسات، و ذلك لما ينتج عن الحوادث و الأخطار التي تصيب الشخص أثناء العمل أو خارج العمل، حيث يتم ذلك من خلال دفع الاشتراكات (cotisation) إلى خزينة الصندوق من طرف أرباب العمل، أو عن طريق الخصم المباشر من الراتب الشهري للعامل حسب المادة 11 من القانون 09 /06 الذي ينص على إجبارية تأمين العامل ضد الأخطار حيث تعمل وكالة مسيلة بهذا القانون وتطبقه على عمال الوظيف العمومي مثل المعلمين و الموظفين... الخ و كذا عمال القطاع الخاص. حسب هذا فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي تتميز بالتسيير الذاتي عن غيرها من المؤسسات الخدماتية، وباعتبار أن الوحدة هي هيئة عمومية فهي تقوم على فكرة تعاونية مقتضاها أنه من الصعب أن يتحمل الشخص وحده الآثار (الأضرار التي لحقت به فإنه من السهل أن يتحمل تلك الآثار إذا ساهم معه غيره فيها.

**أولاً: نشأة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية**

تأسس الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة مسيلة في أكتوبر تطبيقاً للمرسوم 85- 233 يوم 20 أوت 1985 الخاص بالوكالة الإدارية للضمان الاجتماعي، وهي مرتبة حسب تقسيم الوكالات في الدرجة الثالثة، طبقاً للمادة 17 من قرار السيد الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي رقم 09 في 03 /1998، حيث توظف الوكالة 330 عاملاً منهم 232 رجلاً و 98 نساء ب 195000 مؤمناً اجتماعياً منهم 15000 منخرط.

**ثانياً: الهياكل التنظيمية لصندوق الضمان الاجتماعي لوكالة مسيلة**

تنقسم الوكالة إلى عدة مصالح تقوم كل مصلحة بمهمة خاصة حسب تنظيم الضمان الاجتماعي كما أنها تسيير جميع مراكز الدفع والملحقات التابعة لها المنتشرة على تراب الولاية.

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية يحكمه المرسوم التنفيذي رقم 07 / 92 الصادر في 04 جانفي 1992 المتعلق بالقانون العضوي لصناديق الضمان الاجتماعي والذي بمقتضاه يكسب الصندوق الوطني الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية موضوع تحت وصاية مدير عام يضمن تسييره تحت رقابة مجلس الإدارة.

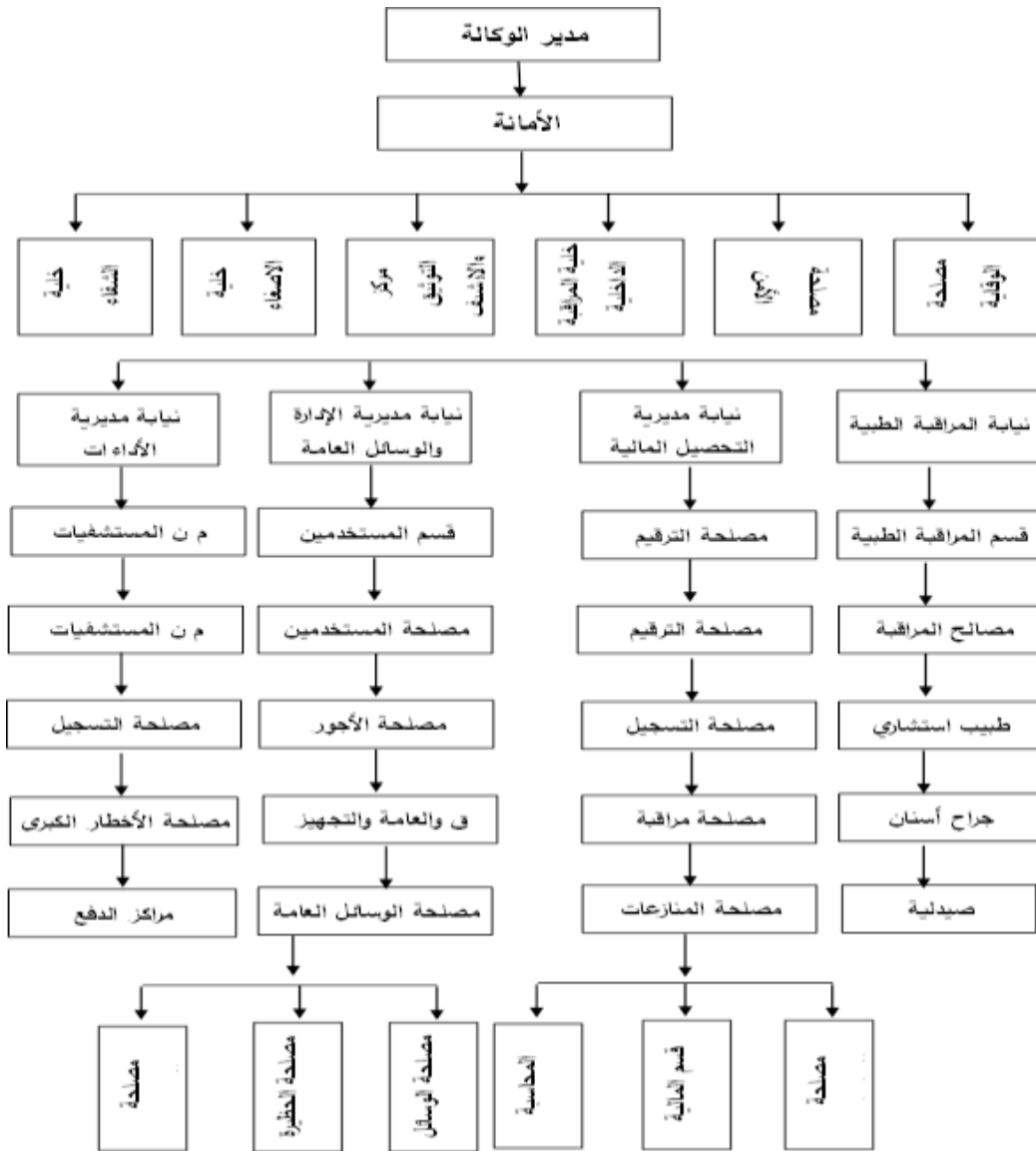
بالاعتماد على المقرر الوزاري المؤرخ في 03 / 11 / 1998 المتعلق بالتعليم الداخلي للصندوق

## الفصل الثالث ..... دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

الذي ينص على وجود وكالات على مستوى الولايات ومراكز للدفع، يقسم الوكالات إلى أصناف حسب عدد المؤمنين الاجتماعيين، كما يهيكل هذه الوكالات إلى نيابات مديرية من الإدارة العامة للأداءات، وتتكون وكالة مسيلة من 15 هيئة للدفع منها 04 مراكز موزعين على كافة الولاية يسهر على تسييرها إطرار وعمال حيث يتعاون الجميع في إطار البحث عن أداء جيد والتنسيق بين مختلف العناصر في مسار استراتيجي للوصول إلى الهدف.

لضمان استمرارية الوكالة وتحقيق أهدافها المنشودة يجب أن تتضافر جهود جميع الأقسام فيها وذلك من خلال تنسيق المهام بالشكل الجيد، وفيما يلي هيكل تنظيمي للوكالة:

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

نتطرق إلى بعض مصالح صندوق الضمان الاجتماعي التي لها علاقة بموضوعنا:

**\*مصلحة الوقاية:**

هي عبارة عن نشرة إعلامية تصدر من مديرية الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية، ولكي يجسد هذا الهدف يتوجب عليهم تحسين ظروف العمل، حتى لو كانت تعويضات الضمان الاجتماعي قد تصل أحيانا إلى نسبة 100% وتبقى الوقاية الحل الأمثل لحماية العامل.

**\*مصلحة الإحصائيات والأرشيف والتوثيق:**

هذه على اتصال مباشر مع المدير، ومن المهام التي تقوم بها ما يلي:

تعمل على حسابات مستقبلية فيما يخص زيادة المؤمنين.

جمع تقارير فروع هيئة الضمان الاجتماعي.

القيام بالإحصاء كلي للمؤسسة والموظفين ورؤية الصندوق.

القيام بالعمليات الحسابية لكل شهر واحتساب مجموع الشهور في آخر السنة.

تسير عملية التكفل بالأرشيف الخاص بكل مصالح وهيئات المؤسسة.

**\*خلية الإصغاء:**

تم إنشاء هذه الخلية بغية تحسين نوعية الخدمات المقدمة، كما تعمل على استقبال المؤمنين الذين يعارضون القرارات الصادرة من مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، وتقدم الشكاوى سواء كتابية أو شفاهية ولها دور كبير في امتصاص غضب المؤمنين.

**\*مصلحة الشفاء:**

عملها تتمثل في جمع المعلومات الخاصة بالمؤمن عن طريق وثائق، ثم تجمع عند مصلحة الشفاء وتقوم بإرسالها إلى مركز الأساسي المتواجد في الجزائر، ثم تقوم بصنع البطاقات وتقديمها إلى المؤمن.

**\*مهام مديرية العمليات المالية:**

-تحضر بالتنسيق مع الهياكل المعنية مشروع ميزانية الصندوق وتتابع تنفيذه.

-تهتم بمحاسبة الصندوق وتمركز محاسبة وكالات الولائية والمؤسسات المتخصصة.

-تسهر على حسن تنفيذ العمليات المالية وضبطها وفق القوانين المعمول بها.

\*مهام مديرية التحصيل والمنازعات:

- القيام بتحصيل اشتراكات المستخدمين والسهر على احترام آجال استحقاقها طبقا لقانون الضمان الاجتماعي.

- ترقيم كل مؤمن له اجتماعيا ومستخدم رقم التسجيل وطني.

- متابعة المنازعات

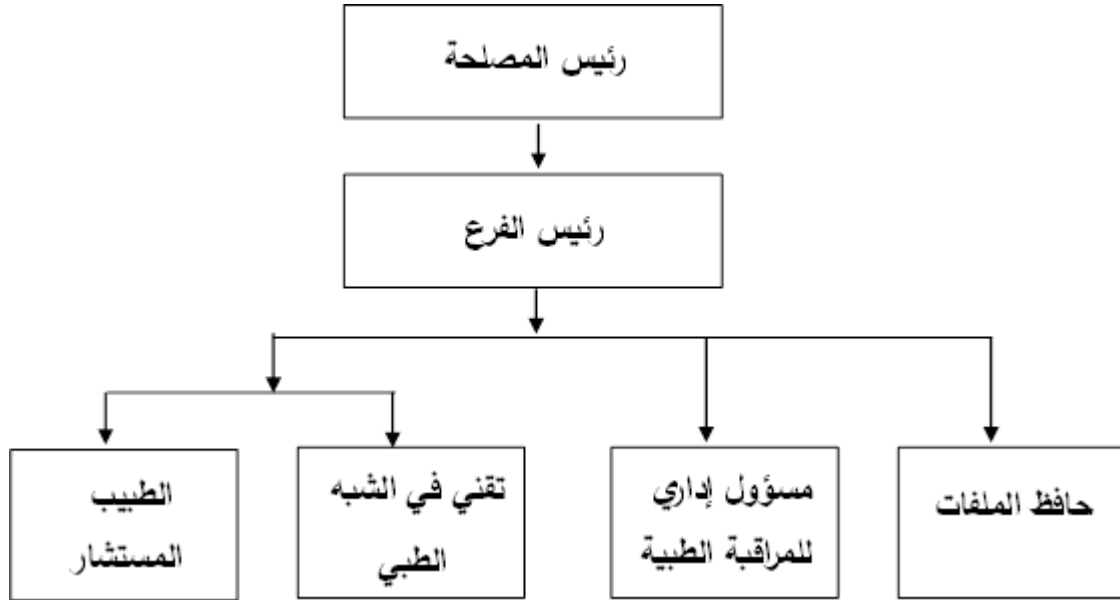
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مركز المسيلة

فيما يلي أهم المصالح التي على مستوى مركز الدفع بالمسيلة والهيكل التنظيمي لكل مصلحة.

أولا: مصلحة المراقبة الطبية:

مهمة هذه المصلحة مراقبة ودراسة ملفات المؤمنين الاجتماعيين، وللعلم أن هذه مستقلة ولها مهام تحسيسية نحو جميع الوظائف الخاصة بمركز الدفع، كما تقوم بالاتصالات والتنسيق مع مختلف مصالحه وفيما يلي سنعرض هيكلها التنظيمي.

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للمراقبة الطبية مركز الدفع المسيلة



المصدر: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية المسيلة.

وتقع المهام التالي تحت مسؤولية أعضاء المراقبة الطبية:

1- مسؤول إداري للمراقبة الطبية: يشرف على أوامر المراقبة الطبية وهو مسؤول على العمال

التابعين للمراقبة الطبية ويقوم بمهام التسيير الإداري للمراقبة.

2- رئيس المصلحة: يشرف على تنظيم الملفات وترتيبها حسب الرقم التسلسلي للضمان

الاجتماعي.

3- **الطبيب المستشار:** يقوم بإعطاء رأيه فيما يخص مختلف الملفات سواء كانت بالرفض أو القبول، كماله دور منسق أساسي بين المراقبة الطبية ومركز الدفع.

4- **رئيس الفرع:** له دور الوسيط بين المسؤول الإداري للمراقبة الطبية ورئيس المركز.

5- **تقني في الشبه الطبي:** له نفس المهام بينه وبين رئيس المصلحة ويشرف على تسيير الملفات الطبية مع مختلف هيئات الضمان الاجتماعي.

6- **حافظ الملفات:** يقوم بحفظ الملفات ومتابعتها بصفة يومية ويقوم بدوره بعملية إيداع الملفات المكتملة على مستوى قاعة الأرشيف مع القيام بعملية إحصاء الملفات المقبولة وغير المقبولة من طرف الطبيب الاستشاري.

– أهم وظائف المراقبة الطبية:

– دراسة الملفات.

– حوادث العمل.

– العطل المرضية.

– الحمامات المعدنية.

– مراقبة الوصفات الطبية.

– العلاج بمياه البحر والحمامات المعدنية.

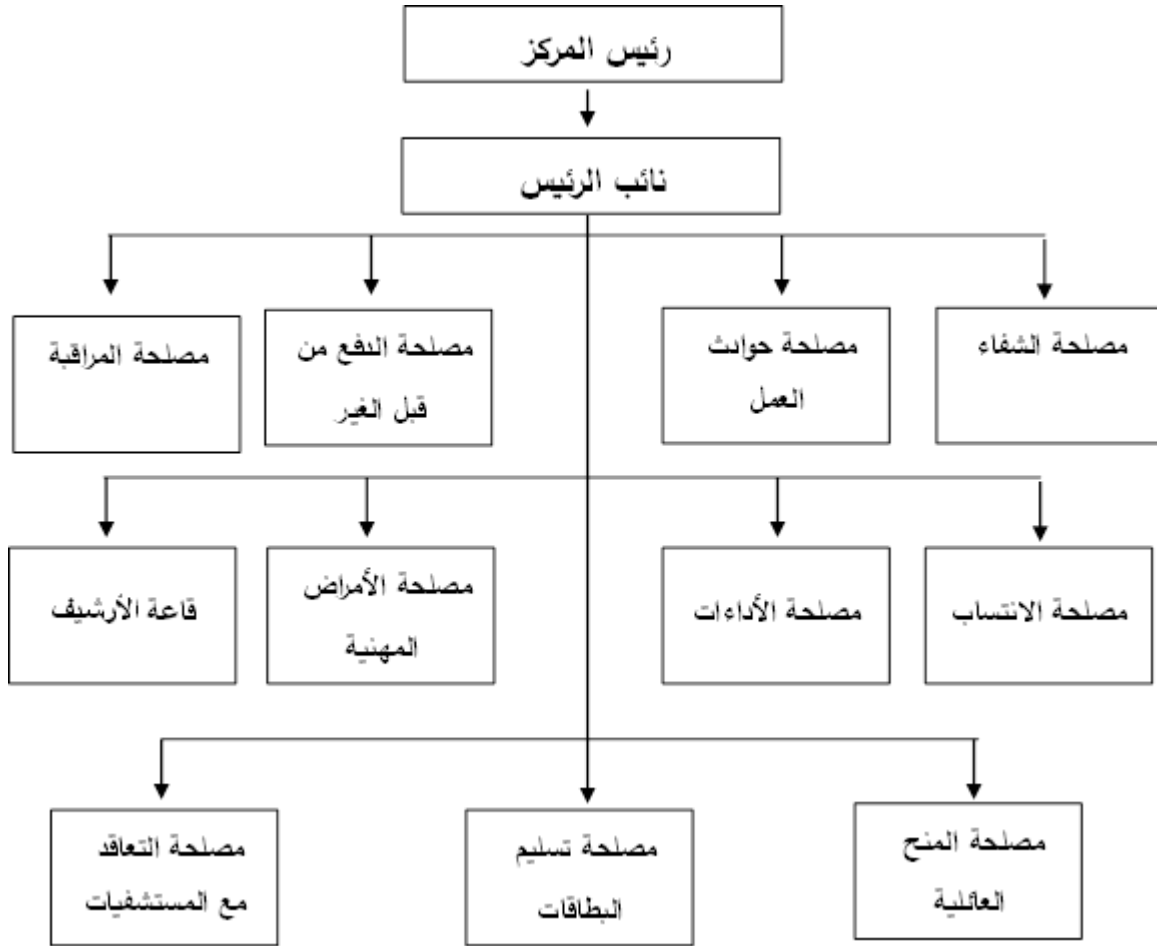
**ثانيا: مصلحة الدفع:**

يتكون مركز الدفع من عدت مصالح تشرف على سير العمل والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

1- الهيكل التنظيمي لمصلحة الدفع مركز المسيلة

وفيما يلي نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة الدفع مركز المسيلة.

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لمصلحة الدفع مركز مسيلة



المصدر: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

ومن خلال الهيكل التنظيمي نتطرق إلى:

- رئيس المركز: يشرف على المركز ويسير العمل فيه بين العمال والتنسيق الداخلي.

- نائب الرئيس: نفس المهام القيام بعدت مهام أخرى.

- مصلحة الانتساب: تقوم هذه لمصلحة بما يلي:

✓ تسليم شهادات الانتساب.

✓ تسجيلات ذوي الحقوق.

- مصلحة المنح العائلية: تقوم بتسيير خدمات المنح العائلية للعمال والمؤمنين الاجتماعيين على

مستوى المركز.

- مصلحة الشفاء: تقوم هذه المصلحة بفتح الملفات من أجل الحصول على بطاقات الشفاء

وتطبيقها على مستوى الشبكة المعلوماتية وفقا للبرنامج المخصص لذلك على المستوى الوطني، وكذا

تسليم وإنجاز البطاقات وتمديد فترة سريان مفعولها وذلك بطلب من المؤمن إحضار شهادة العمل والأجر تملأ هذه الوثيقة مدة أربعة أشهر بالإضافة إلى الشهادة العائلية إذا كان العامل متزوجاً أو شهادة شخصية إذا كان العامل أعزب.

- مصلحة حوادث العمل والأمراض المهنية: تقوم هذه المصلحة بتسيير ملفات حوادث العمل والأمراض المهنية ولكي يتم تعويض من قبل المصلحة يتم التأكد من فعالية تعرض العامل للحدث في مكان العمل بقيام بتحقيق إداري وكذلك تسيير شؤون المؤمن من أجل الاستفادة من خدمات ملفات ذوي الاحتياجات الخاصة والفئة المعوزة.

- مصلحة الدفع من قبل الغير: تقوم هذه المصلحة بتسيير ومتابعة الملفات والوصفات الصيدلانية ومراقبة الوصفات الطبية مع الحرص على صب تلك الأموال لصالح الصيدلية كل شهر بالتنسيق مع مصالح المديرية ومصلحة المحاسبة.

- مصلحة المراقبة الإدارية: تقوم هذه المصلحة بتسيير ملفات العطل المرضية المدفوعة والمودعة للقيام بمراقبة المؤمن على المستوى إقامتهم إن كانوا فعلاً موجودين أو غير موجودين لإعطاء الموافقة الرسمية من أجل الحصول على المستحقات.

- مصلحة تسليم البطاقات: تقوم هذه المصلحة بإعداد وتنظيم البطاقات قبل تسليمها.

- مصلحة الأداءات: تقوم هذه المصلحة بالتسيير الملفات الاجتماعية ومنها العطل المرضية، الوصفات الطبية، الأمراض المزمنة، الأشعة... وتصنيفها ودفعها إلى المستفيدين نهاية كل شهر، إعداد بطاقات الاستفادة من الأدوية لصالح المعوزين.

ثانياً: الأخطار التي تغطيها مصلحة الأداءات

تقوم هذه المصلحة بتغطية الأخطار وفقاً لما جاء في قرار السلطة العمومية سنة 1992 لإعادة تأسيس نظام الضمان الاجتماعي من عدة نواحي كان أساساً ضرورة وجود نظام الضمان الاجتماعي وضمان التغطية الاجتماعية الخاصة.

تغطي صناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء كالمريض، الأمومة، حوادث العمل، الوفاة (المادة الأولى من القانون رقم 83 - 11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم):

### 1- التأمين على المرض:

يحق للعمال التعويضات المختلفة المتعلقة بالمرض والتي تتعلق بالمؤمنين وذويهم (ذوي الحقوق)، ويمكنهم الاستفادة من العلاجات المباشرة دون مقابل وذلك وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين الضمان

الاجتماعي وممثلي الأطباء، الصيدليات، المؤسسات العلاجية وعمال سلك الشبه الطبي. (المادة الثامنة من القانون رقم 83 - 11 بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم).

إن الأداءات العينية للتأمين على المرض تتمثل في المصاريف التالية:

- ✓ العلاج.
- ✓ الجراحة.
- ✓ الأدوية.
- ✓ الإقامة بالمستشفى.
- ✓ الفحوص البيولوجية والكهروديوغرافية والنظرية.
- ✓ علاج الأسنان واستخلافها الاصطناعي.
- ✓ النظارات الطبية.
- ✓ العلاج بمياه الحمامات المعدنية والمتخصصة ففي حالة القبول بمؤسسة العلاج بالمياه الطبيعية والمختصة، لا يتم دفع التعويضات.
- ✓ الأجهزة والأعضاء الاصطناعية.
- ✓ الجبارة الفكية والوجهية.
- ✓ إعادة التدريب الوظيفي للأعضاء.
- ✓ إعادة التأهيل المهني.
- ✓ النقل بسيارات الإسعاف وغيرها من وسائل نقل المرضى.
- ✓ الأداءات المتعلقة بتحديد النسل.

## 2- التأمين على حادث عمل:

بحيث إذا تم تعرض العامل إلى حادث أثناء العمل عليه أن يقدم شهادة التوقف عن العمل من طرف الطبيب، وإذا تم انقضاء مدة العطلة المرضية فإنه يصرح بعدم ممارسته لأي نشاط آخر على إثر الحادث فإنه يتم تسليم شهادة تبليغ قرار نهائي بالشفاء من المرض أو العجز على إثر المرض.

### المطلب الثالث: التدقيق في الوكالة محل الدراسة

#### الفرع الأول: التدقيق الداخلي في الوكالة محل الدراسة

من خلال دراستنا الميدانية لاحظنا بأن القسم المختص في عملية التدقيق هو قسم المحاسبة والمالية وتختص به مصلحة التفتيش والمراقبة، فالتدقيق موجود في المؤسسة بشكل ضمني ودوري حيث يقوم المسؤول عن القسم بالفحص وتدقيق كافة الوثائق والسجلات الواردة من مختلف المصالح داخل الوكالة.

التدقيق الداخلي يكون على مستوى قسم المحاسبة والمالية، له مصلحة مستقلة وتتمثل مهامه فيما يلي:

يلي:

-مراجعة الأداء

-القيام بعملية الرقابة بشكل دوري

-نشاطات في صور مقاربات محاسبة ومالية

-اعادة الحسابات عند الحاجة

#### الفرع الثاني: التدقيق الخارجي في الوكالة.

يسعى المدقق الخارجي إلى التحقق من صحة المعلومات والاستنتاجات التي تسعي الوكالة إلى الحصول عليها أثناء عملية التدقيق على الأنشطة المختلفة في العمل.

ومن أهم تقنيات وإجراءات التدقيق الخارجي ما يلي:

1- الاستفسار وطرح الأسئلة: هي العملية التي من خلالها يتم الحصول على المعلومات وملاحظات معينة تهدف إلى الحصول على المعلومات ما، والتأكد من الشكوك حول مسألة معينة، وتعتبر من أبسط تقنيات التدقيق، إذ يقوم المدقق بطرح مجموعة من الأسئلة على بعض الأشخاص العاملين في الوكالة.

وغالبا ما توجه تلك الأسئلة إلى مدراء المحاسبين وأي موظفين أساسيين يمكنهم تقديم المعلومات اللازمة بحكم منصبهم الوظيفي، ومن الأمثلة على الأسئلة والطلبات المكررة لصاحب العمل الاستفسار عن المستندات المالية الخاصة بالوكالة ووثائق البيانات الخاصة وأماكن حفظها.

الجدير بالذكر أن الكثيرين يعتبرون هذه التقنية الأضعف من بين التقنيات لأنها تعتمد بشكل رئيسي على دقة وصدق الشخص الذي تتم مقابلته دون أدلة ملموسة، ولهذا فإن معظم المدققين يستخدمون تقنية الاستفسار بجانب تقنيات أخرى أكثر موثوقية دون الاعتماد عليها كليا.

2- المراقبة والملاحظة: هي وسيلة لجمع البيانات حول موضوع معين من خلال المراقبة والإجراءات والخطوات المتبعة بعناية من دون أي تدخل من المدقق.

إذ يقوم فريق التدقيق بمراقبة الموقع وجمع المعلومات اللازمة، ومن ثم اتخاذ إجراءات للتأكد من أن الضوابط الموضوعية والمنصوص عليها في النظام والوكالة تسير على النحو الصحيح.

3- التفتيش وفحص الأدلة: هي العملية التي يقوم من خلالها المدققين بالتحقق من أن جميع تفاصيل تتوافق أسسه وضوابطه، عبر التحقق من مدى تنفيذ الضوابط بانتظام تسجيلها بدقة، كما يمكن استخدام أسلوب التفتيش لتقييم بعض الخصائص المحددة للسياسات والعمليات وللتحقق من استخدام تدابير الرقابة.

ويعد التحقق من اكتمال الأعمال الورقية جزءا من مهام فريق التفتيش وفحص الأدلة عند التدقيق، بحيث يشمل ذلك الوثائق السجلات المكتوبة الذي يحتوي معلومات أساسية على الموظفين إلى جانب مسؤولياتهم مهامهم في العمل، وكذلك قواعد بيانات النظام.

4- مراجعة الأداء: هي العملية التي يتم من خلالها تقييم عمل الموظف وأدائه، وتطبق عندما تعجز طرق التدقيق السابقة كجمع المعلومات والملاحظة والتفتيش اليدوي وفحص الأدلة بتحديد مدى الالتزام بضوابط العمل وتطبيقها على النحو الصحيح.

وتطبق مراجعة الأداء بطلب من المدقق من الموظف المسؤول إعادة شرح الخطوات أو العملية التي قام بها لتنفيذ مهمة معينة في الوكالة، كتكرار عملية إجراء الحسابات الآلية التي قام بها المحاسب مثلا، وغالبا ما يقوم المدقق بالاستفادة من النتائج التي توصل إليه المدقق الداخلي في الوكالة للمتابعة من النقطة التي انتهى إليها وتوفير الوقت والجهد، وتوثيق ذلك في تقريره النهائي.

وتعتبر هذه التقنية من أكثر التقنيات المستخدمة في التدقيق، لأنها تساعد في تحديد مدى جودة العمل، وتقييم فعالية الضوابط والقواعد المتبعة لتطبيق الإجراءات في العمل.

5- التدقيق باستخدام الحاسوب: هي عملية تحليل مجموعة كبيرة من البيانات باستخدام الحاسوب، حيث يستخدم برنامج خاص للنظر في دفتر الأستاذ العام أو قاعدة البيانات للعثور على أنماط غير عادية، أو أخطاء، أو ربما عمليات احتيالية.

### الفرع الثالث: نظام الرقابة الداخلية داخل الوكالة:

أولا: تعريف بنظام رقابة الداخلية داخل الوكالة.

نظام الرقابة الداخلية في وكالة يتمثل فيما يلي:

- هو نظام أساسي تستخدمه الوكالة لتنظيم وتوجيه عملياتها، ويضع قواعد ينفذها يراقبها الأفراد ويتم تطويرها على جميع الأنشطة.

- إن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الأعمال التي تحدث بشكل مستمر داخل الوكالة لتحقيق الأهداف المخطط لها.

- الرقابة الداخلية في الوكالة تشمل على جوانب الإدارية والتنظيمية بداية بخطط وبرامج الوكالة ومرورا بالهيكل التنظيمي، وانتهائها بالرسائل والأدوات.

- تتشكل الرقابة الداخلية في الوكالة بمجموعة العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى ضمان ما يلي:

- التحكم في النشاطات.

- السير الجيد للعمليات الداخلية.

- احترام الإجراءات الداخلية.

- موثوقية المعلومات.

- الحفاظ على الأصول.

- الاستعمال الفعال للموارد.

#### ثانيا: عملية التدقيق في برنامج نظام الرقابة الداخلية

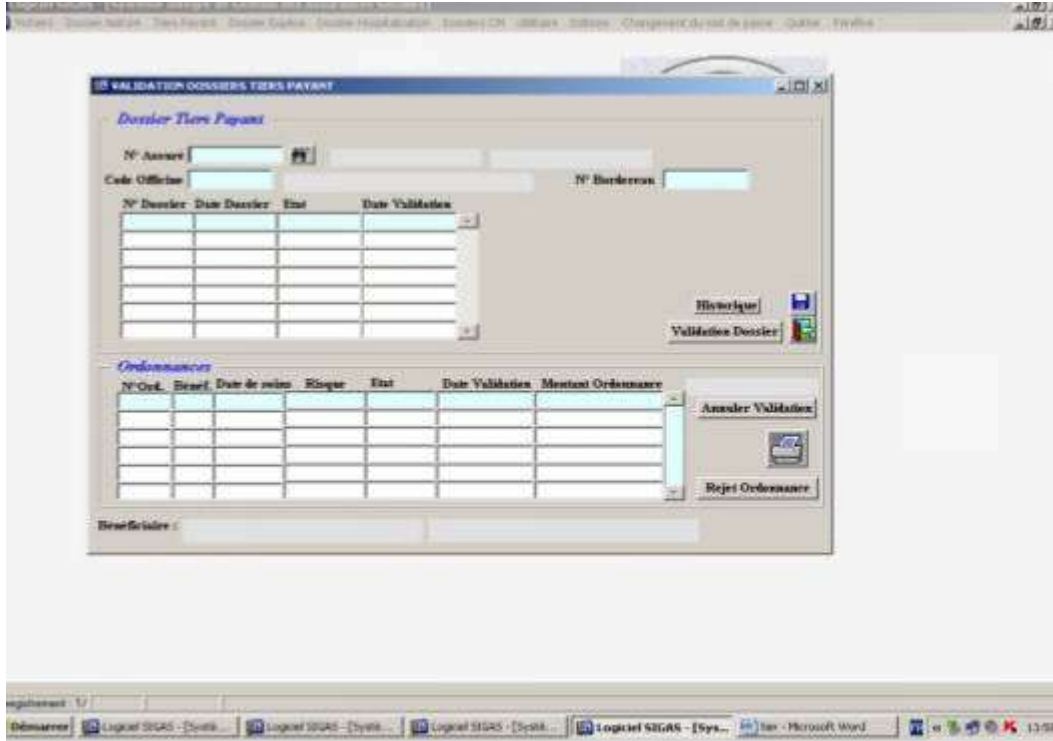
يقوم المدقق بتصفية الفواتير ومقارنتها مع المعلومات سابقة، وترتيبها حسب الوقت الذي تقدم فيه هذه المعلومات لأن الوقت عامل مهم لدي المدقق، وعند انتهاء المدقق الأول من هذه المعلومات تقدم إلى مدقق ثاني.

يقوم المدقق بمراجعة هذه المعلومات المقدمة في شكل وثائق، والتأكد من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمعلومات الموجودة داخل المفتاح، لأنه عند إدخال المفتاح في جهاز الكمبيوتر تظهر لنا رقم وعدد الفاتورة وكل العمليات التي قامت بها الوكالة كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر : نظام مصلحة التدقيق

يقوم المدقق بعرض الفواتير ضمن النظام، فالنظام مباشرة سوف ينبه المدقق ما إذا كانت المعلومات صحيحة، متطابقة لعملية التدقيق، وهذا يتم توضيحه من خلال شكل التالي:



المصدر : نظام مصلحة التدقيق

وعند إنتهاء المدقق من هذه العملية وبعد مراجعة الفواتير في شكل جرائد رقابية والتأكد من سلامتها، يقوم بتحرير وثيقة محاسبية، والتي يقوم كل من العون المالي وعون عن المدير بالمصادقة عليها.

### المطلب الرابع: تقييم نظام الرقابة الداخلية في الوكالة.

سوف نتطرق إلى طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية بناءً على أسئلة داخل الوكالة محل الدراسة في

شكل جداول كالتالي :

#### - الهيكل التنظيمي:

رقم	السؤال	نعم	لا	الملاحظات
1	هل يوجد رسم حديث للهيكل التنظيمي؟		*	لم يتم تغييره منذ سنة 2003
2	هل يتم تجهيز موازنات تقديرية؟	*		
3	هل تشمل جميع القيود المحاسبية على تعريف كافي بالحسابات التي يجب أن تسجل بها؟	*		
4	هل يتم تجهيز تقارير مالية للإدارة دورياً (كل شهر) تسمح بمقارنة أرصدة الحسابات مع التقديرات أو الموازنات التقديرية؟	*		
5	هل لدي الوكالة سياسات و إجراءات محاسبية مكتوبة؟	*		
6	هل يتم تبليغ الموظفين بكل السياسات؟	*		
7	هل هناك تغطية تأمين كافية على موجودات الوكالة وفقاً للتعليمات الإدارية؟	*		
8	هل يوجد وصف للوظائف اللوائح القائمين بها تبين ومسؤولياتهم والصلاحيات المعطاة لكبار المسؤولين و الأفراد المسؤولين عن الضبط الداخلي للوكالة؟	*		من خصائص نظام الرقابة الداخلية إحترام الفصل بين المهام؟

#### - جدول المشتريات:

رقم	الأسئلة	نعم	لا	الملاحظات
1	هل هناك قسم خاص للمشتريات؟	*		
2	هل هناك قسم خاص أو أقسام لفحص كل طلب وارد؟	*		طلب الإستلام
3	هل ترسل نسخة من تقرير الفحص وتقرير الإستلام إلى قسم الحسابات؟	*		ملف فاتورة
4	هل تطابق البيانات الواردة لكل من الفاتورة و طلب الشراء و إذن	*		

## الفصل الثالث ..... دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

الإستلام؟			
5	هل يعتمد صرف الفواتير من قبل مسؤولي القسم	*	
6	هل يقوم مسؤول قسم الحسابات بتسجيل قيد الشراء وفق اليومية المساعدة للمشتريات؟	*	
7	هل ترسل الفواتير الشراء للقسم الذي قام بعملية الشراء	*	

### - جدول المخزونات:

الأسئلة	نعم	لا	الملاحظات
1 هل الموجود في المخازن تحت مسؤولية أمين خاص؟	*		
2 هل يقوم أمين المخزن بإعلام قسم الحسابات بالإدخالات والإخراجات بموجب تقارير الإستلام؟	*		
3 هل يقوم بالجرد الفعلي موظفون مستقلون عن أمناء المخزن؟	*		
4 هل توجد حسابات لكل صنف من المواد؟ بقسم الحسابات	*		حسب المخطط المالي المحاسبي
5 هل إختصاصات و مسؤوليات أمين المخازن محددة بوضوح في التنظيم الداخلي؟	*		
6 هل هناك رقابة محاسبية دقيقة في المخازن؟	*		

### - جدول الأجور:

رقم	الأسئلة	نعم	لا	الملاحظة
1	هل توجد بطاقة متابعة للحضور اليومي؟			
2	هل يوجد نظام آلي لإعداد الأجور؟			
3	هل نظام إعداد الأجور فعال؟			
4	هل توجد رقابة على إجراءات التسجيل المحاسبي؟			
5	هل هناك رقابة على ساعات العمل ببطاقة التتقيط وكشف الأجور؟			
6	هل هناك مطابقة بين دفتر الأجور و المدفوعات؟			

## الفصل الثالث ..... دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

7	هل هناك تحيين نظام الأجور وفق للتغيرات؟		
8	هل هناك مقارنة لدفتر الأجور وحسابات المصاريف المستخدمين؟		
9	هل توجد رقابة على إجراءات التسجيل المحاسبي		
10	هل أنظمة الرواتب الحوافز في الوكالة مبنية على أساس الكفاءة؟	*	

### - جدول الأنشطة الرقابية:

رقم	الأسئلة	نعم	لا	الملاحظات
1	هل تهتم الإدارة بإجراء تدقيق دوري للاستراتيجيات العمل والسياسات العامة؟			
2	هل تقوم إدارة الوكالة بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة عن مسؤوليات كافة الأفراد العاملين بها؟			
3	هل يتم إستشارة لجان التدقيق في الوكالة عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي؟			
4	هل تساهم التقارير الدورية المقدمة في نجاح إجراءات رقابية؟			
5	هل يتم التعامل مع النشاطات الرقابية الداخلية كجزء من الوجبات اليومية؟			
6	هل يتمتع العاملين في قسم الرقابة و التدقيق بالإستقلالية؟	*		
7	هل تساهم إستقلالية المدقق في تحسين إجراءات رقابية؟			

**المصدر:** من اعداد الطالبة بناء على معلومات المقدمة من الوكالة.

### - تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية:

بعد قيامنا بإستخدام الأسئلة لنظام الرقابة الداخلية لمختلف وظائف داخل الوكالة من الهيكل التنظيمي والمشتريات والمخزونات الأجور، تبين لنا مجموعة النتائج والمتمثلة في نقاط قوة ونقاط ضعف ويتم إبرازها فيما يلي:

#### أولا - نقاط قوة:

- تطبيق مبدأ الفصل بين المهام والذي يضمن تحديد المسؤوليات والصلاحيات من خلال وصف للوظائف ولوائح القائمين بها;

- تحرير تقارير مالية شهريا ويتم إرسالها للإدارة المصادقة عليها;
- توفر تغطية تأمين كافية على موجودات الوكالة لضمان حماية الأصول;
- إستقلال قسم الشراء عن قسم الحسابات، وإرتكاز صلاحيات التوقيع على يد المسؤولين في الأقسام;
- الكشف عن أي الإختلالات غير عادية في تسيير المخزونات وذلك من خلال أنظمة رقابة المخزون;
- توفر نظام معلوماتي لمعالجة الأجور والرواتب;
- إستلام كشف الأجور الشهرية ومعالجتها تتم بطريقة آلية;
- تحسين كشف الأجور بالتنسيق مع الترقيات الجديدة وتغيير مناصب العمل;
- عملية التدقيق داخل الوكالة تساهم بشكل فعال بفضل نظام الرقابة الداخلية الجيد;
- تحرير التقارير المالية شهريا ويتم إرساله للإدارة للمصادقة;
- توفر تغطية تأمين كافية على موجودات الوكالة لضمان حماية أصولها.

#### ثانيا: نقاط ضعف:

- بقاء فترة طويلة للمختصين في مكان عملهم بدون تدوير
  - نقص الموارد المخصص للنظام الرقابة الداخلية
- المطلب الخامس: مدى مساهمة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل الوكالة.**

بعد دراستنا لواقع التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، وعن طريق المقابلة الشخصية لاحظنا أهمية ودور الفعال للتدقيق بشقيه فهو عبارة عن دراسة الانتقادية لنظام الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة.

وتسعى وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية إلى توفير جو رقابي يساعدها على أداء أنشطتها بصورة تقل بها الانحرافات والأخطاء غير المرغوب بها واتخاذ القرارات الآزمة.

ولتقييم النتائج نظام الرقابة الداخلية التي بدورها تؤثر على طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها، والمدير المطلوب لمثل هذه الإجراءات والطرق أن تستخدم كما هو مخطط له وما إذا كان النظام يتم تشغيله وفقا لما هو مخطط له.

فإذا كان قسم المختص ب التدقيق الداخلي بمارس فحفا منتظما لنظام الرقابة الداخلية، فإن

المدقق الخارجي يأخذ ذلك في اعتباره عند تصميم إجراءات التدقيق، وبذلك يتجنب الازدواج في الإجراءات التي تم القيام بها بكفاءة بواسطة إدارة المدقق الداخلي.

كما يجب على المدقق الخارجي التأكد من أن الحسابات والسجلات منظمة بطريقة تعكس أداء نظام الرقابة الداخلية، كما يجب أن توضح التقارير المقدمة كيفية تشغيل واستخدام أساليب المختلفة للرقابة، ويجب أن تخضع لنظام الرقابة الداخلية إلى فحص مستمر لتحديد مدى ملائمته والتحقق من أنه يعمل وفقا لما هو مخطط له، ويكون هذا الفحص المستمر جزء هام من وظيفة التدقيق الداخلي.

### المبحث الثاني: منهجية للدراسة الميدانية

خصص هذا المبحث لعرض الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في إجراء الدراسة الميدانية، والقيام ببعض الاختبارات الأولية على أداة قياس الدراسة للتأكد من صدقها وثباتها.

#### المطلب الأول: أداة جمع بيانات الدراسة الميدانية

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية لتحقيق أهداف الدراسة، نظرا لما توفره هذه الأداة من إمكانية تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات، فضلا على سهولة فرزها وعرضها وتحليلها، حيث تم تصميم الاستبيان بالرجوع إلى الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية حول موضوع الدراسة، وللحصول على استبيان أكثر رصانة ودلالة علمية، تم عرضه على مجموعة من المحكمين لضبط صدقه الظاهري من حيث وضوح العبارات وصياغتها بالشكل الملائم، وضبط العبارات لتكون دقيقة وواضحة الهدف ويمكن الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، بحيث تكون ذات علاقة جد وثيقة بالموضوع وليست مكررة أو فارغة المعنى، ومعرفة الطرق والأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل موضوع الدراسة وهل بإمكان محاور الاستبيان الإلمام بجميع جوانب الموضوع، وماهي الطرق الإحصائية المناسبة للإجابة على فرضيات الدراسة، وبناءً على التعديلات والملاحظات المقترحة من المحكمين تم الاستقرار على أداة الدراسة النهائية (الملحق 01)، والتي تضمنت أربعة محاور أساسية:

**\*المحور الأول:** البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة (الجنس، العمر، المستوى العلمي، التخصص، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة).

**\*المحور الثاني:** أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، تضمن (10 عبارات).

**\*المحور الثالث:** العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، تضمن (10 عبارات).

**\*المحور الرابع:** إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، تضمن (07 عبارات).

ولإضفاء دلالة أكبر للمحور الثاني والثالث والرابع من استبيان الدراسة ومراعاة التدرج والتنوع في الإجابات، تم الاعتماد في إعداد هذه المحاور على مقياس ليكرت الخماسي لكونه أكثر تعبيراً ودقة لرصد آراء أفراد عينة الدراسة، ويمكن توضيح هذا المقياس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجابات
1	2	3	4	5	الدرجات
[1-1.8]	[1.8-2.6]	[2.6-3.4]	[3.4-4.2]	[4.2-5]	الفئة
منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا	الدرجة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على سلم ليكرت

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يعتبر تحديد مجتمع وعينة الدراسة نقطة الانطلاق في تنفيذ هذه الدراسة، إذ تكون مجتمع هذه الدراسة من كل المهنيين المزاولين لمهنة التدقيق بالجزائر والعاملين بالمؤسسة محل الدراسة "الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة" والأكاديميين بالجامعات الجزائرية، حيث تم اختيار عينة الدراسة بالاعتماد على أسلوب العينة العشوائية، حيث تكونت من 30 فرد موزعين بين مهنيين واكاديميين، وقد تم توزيع 33 استبيان، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة 33 استبيان أي بنسبة 100% من الاستبيانات الموزعة، وبعد فحصها تم استبعاد 03 استبيانات نظرا لعدم اكتمال الإجابة عليها، أي عدد الاستبيانات الفعلية الصالحة للتحليل الإحصائي هو 30 استبيان وهو ما يمثل عدد أفراد عينة الدراسة، وكانت فترة توزيع الاستبيانات من 2023../.. إلى غاية 2023../..، وتم الاعتماد على التسليم اليدوي المباشر لجميع أفراد عينة الدراسة.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغرض عرض وتحليل أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان تم استخدام برنامج التحليل "الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS" طبعة 26، وفي سبيل ذلك سيتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الارتباط بيرسون: من أجل قياس صدق المحتوى "الاتساق الداخلي" للعبارات مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، بهدف معرفة الصدق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبيان).

- معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبيان).
- التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار شيبيرو ويلك: لمعرفة طبيعة توزيع بيانات الدراسة ومدى معلومتها، ويستخدم عندما يكون حجم العينة أقل من 50 مفردة.
- المتوسط الحسابي: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات محاور الدراسة.
- الانحراف المعياري: لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات المحور الثاني للدراسة.

-اختبار ويلكوكسن: يستخدم عندما تكون البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

#### المطلب الثالث: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

يهدف معرفة مدى صدق الاتساق الداخلي لكل عبارة من عبارات أداة قياس الدراسة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه العبارة، تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور مع الدرجة الكلية لجميع عبارات المحور، وذلك لكل محاور الاستبيان.

1-صدق الاتساق الداخلي لمحور أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات

الاجتماعية وكالة المسيلة

كانت معاملات الارتباط بيرسون ومستويات المعنوية الإحصائية بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني الخاص بأهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): صدق الاتساق الداخلي لمحور أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني

للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

الرقم	العبارات	ارتباط	
		بالمحور	العبارات
		معامل	Sig
		ارتباط	بيرسون
01	تسعى وظيفة التدقيق الداخلي لتحسين أداء الوكالة.	0.762	0.000
02	تقييم مدى التزام الموظفين والعمال للقوانين واللوائح والإجراءات المسطرة.	0.921	0.000
03	قياس درجة كفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.	0.884	0.000
04	فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية وحماية الأصول.	0.938	0.000
05	منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.	0.889	0.000
06	تقديم اقتراحات وتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية.	0.965	0.000
07	الالتزام بأخلاقيات المهنة التدقيق الداخلي.	0.783	0.000
08	يساهم التدقيق الداخلي في جعل نظام الرقابة الداخلية يتصف بالموضوعية والتكامل.	0.932	0.000
9	تؤثر صلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه الإجراءات الاحتمالي الداخلي.	0.612	0.000
0	يوجد تضارب في المصالح بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية.	0.429	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه والتي تبين صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني الخاص بأهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، بأن معاملات ارتباط عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور الثاني كانت دالة إحصائياً عند معنوية ( $0.05\alpha \leq$ )، حيث كانت نسبة الارتباط في حدها الأدنى بنسبة 42.90% بقيمة احتمالية (Sig) تساوي 0.002 للعبارة (10) الخاصة بـ "يوجد تضارب في المصالح بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية"، وفي

## الفصل الثالث ..... دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

حدها الأعلى بنسبة 96.50% بقيمة احتمالية (Sig) تساوي 0.000 للعبارة (06) الخاصة بـ "تقديم اقتراحات وتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية"، وهذا ما يفسر بوجود ارتباط قوي جدا ذات اشارة موجبة بين العبارات والمحور الثاني.

2- صدق الاتساق الداخلي لمحور العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة كانت معاملات الارتباط بيرسون ومستويات المعنوية الإحصائية بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثالث الخاص بالعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): صدق الاتساق الداخلي لمحور العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

الرقم	العبارات	ارتباط بالمحور	
		معامل ارتباط بيرسون	Sig
11	إبداء رأي فني محايد من طرف المدقق الخارجي.	0.482	0.001
12	تقليل فرص ارتكاب الأخطاء الغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول من دون ذلك.	0.805	0.000
13	التنسيق والتعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي يساهم في زيادة الإفصاح والشفافية.	0.944	0.000
14	وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي للاختبارات التي يقوم بها عند الفحص.	0.595	0.001
15	يتحقق المدقق الخارجي من إعداد وعرض القوائم قد تم وفقا للمبادئ والسجلات والقوائم والمالية للوكالة.	0.941	0.000
16	يقوم المدقق الخارجي بإعطاء صورة تقييمية للوكالة.	0.948	0.000

## الفصل الثالث .....دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

0.000	0.928	تعتبر أدلة الإثبات التي يدعم المدقق الخارجي رأيه وسيلة رقابية فعالة.	17
0.000	0.821	معرفة طبيعة عمل وفهم نظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية يساعد في عملية التدقيق الخارجي.	18
0.000	0.798	تؤثر استقلالية المدقق الخارجي وعدم تعرضه الضغوطات أثناء عمله إلى مصداقية المعلومات.	19
0.000	0.833	توجد إجراءات وقوانين تضبط التدقيق الخارجي.	20

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه والذي يبين صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث الخاص بالعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، بأن معاملات ارتباط عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور الثالث كانت دالة إحصائيا عند معنوية ( $0.05\alpha \leq$ ) وذات إشارة موجبة، حيث كانت نسبة الارتباط في حدها الأدنى بنسبة 48.20% بقيمة احتمالية (Sig) تساوي 0.001 للعبارة (11) المتعلقة بـ "إبداء رأي فني محايد من طرف المدقق الخارجي"، وفي حدها الأعلى بنسبة 94.80% بقيمة احتمالية (Sig) تساوي 0.000 للعبارة (16) المتعلقة بـ "يقوم المدقق الخارجي بإعطاء صورة تقييمية للوكالة"، وهذا ما يفسر بوجود ارتباط قوي جدا للعبارات مع المحور ككل.

3- صدق الاتساق الداخلي لمحور إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

كانت معاملات الارتباط بيرسون ومستويات المعنوية الإحصائية بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الرابع الخاص بإجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): صدق الاتساق الداخلي لمحور إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية

في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

الرقم	العبارات	ارتباط بالمحور	
		ارتباط بيرسون	معامل ارتباط Sig
21	تساعد وظيفة التدقيق في اكتشاف الفواتير الوهمية والاحتيال.	0.896	0.000
22	يساعد تطبيق السليم الإجراءات وظيفية التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.	0.887	0.000
23	تحقق من وجود التطابق بين الإجراءات الرقابية المعمول بها فعلا وما تم توثيقه مع معلومات.	0.847	0.000
24	تكوين إطار تصوري متكامل حول ضوابط رقابة الداخلية للوكالة.	0.447	0.002
25	فهم وتقييم عملية الادارة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية في اعداد التقارير المالية.	0.838	0.000
26	تسجيل كافة العمليات بالقيم الصحيحة في الحسابات المناسبة وفي الفترة المحاسبية التي تمت بها هذه العملية.	0.935	0.000
27	نظام الرقابة الداخلية جزء من نظام الوكالة.	0.950	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والذي يبين صدق الاتساق الداخلي للمحور الرابع الخاص بالعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، بأن معاملات ارتباط عبارات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور الرابع كانت دالة إحصائيا عند معنوية ( $0.05 \leq \alpha$ ) وذات إشارة موجبة، حيث كانت نسبة الارتباط في حدها الأدنى بنسبة 44.70% للعبرة (24) المتعلقة بـ "تكوين إطار تصوري متكامل حول ضوابط رقابة الداخلية للوكالة"، وفي حدها الأعلى بنسبة 95% للعبرة (27) المتعلقة بـ "نظام الرقابة الداخلية جزء من نظام الوكالة"، وهذا ما يفسر بوجود ارتباط عالي جدا للعبارات مع المحور الرابع.

المطلب الرابع: ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات، قدرة أداة قياس الدراسة على قياس ما وضعت من أجله بشكل ثابت ومتكرر، والحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس مرة أخرى، ما يعني أنه كلما زاد ثبات الاستبيان كلما زادت الثقة به، وقد تم استخدام معامل كرونباخ ألفا من أجل التحقق من مستوى الثبات الذي تتمتع به أداة الدراسة، حيث إذا كانت قيمة معامل كرونباخ أكبر 0.6 فهو قيمة جيدة تدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وجاءت نتائج معامل كرونباخ لأداة هذه الدراسة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (05): ثبات أداة الدراسة

الرقم	محاور أداة الدراسة	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا
02	أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.	10	0.935
03	العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.	10	0.917
04	إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.	07	0.871
	إجمالي محاور أداة الدراسة	27	0.969

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه تمتع أداة الدراسة ومحاورها بنسبة ثبات عالية جدا، حيث بلغ معامل الثبات للأداة ككل 0.969، وبالنسبة للمحور الثاني الخاص بأهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة فعامل كرونباخ ألفا بلغ 0.935، ويساوي 0.917 في محور العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، و0.871 في المحور الرابع الخاص بإجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، هذا ما يعزز من قدرة أداة قياس الدراسة على تحقيق الأغراض التي وضعت من أجلها.

**المبحث الثالث: عرض وتحليل محاور أداة قياس الدراسة**

بعد التأكد من صدق وثبات أداة قياس الدراسة، سيتم في هذا المبحث وصف خصائص أفراد عينة الدراسة بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية من خلال تحليل بيانات المحور الأول من استبيان الدراسة، وعرض وتحليل بيانات المحور الثاني والثالث والرابع من استبيان الدراسة باستخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة.

**المطلب الأول: وصف خصائص أفراد عينة الدراسة**

يهدف التعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة تم توزيعهم حسب المتغيرات التالية: "الجنس، العمر، المستوى العلمي، التخصص، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة" وبغرض وصف وتحليل أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم العامة تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي الخاص بالتكرارات والنسب المئوية لكل متغير، والموضحة في التالي:

**1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الجنس، في الجدول التالي:

**الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	19	63.30%
أنثى	11	36.70%
المجموع	30	100%

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور والتي جاءت نسبتهم بـ 63.30%، في حين جاءت نسبة الإناث من أفراد العينة بـ 36.70%.

## 2- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب العمر، في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	02	06.70%
من 25 سنة إلى 35 سنة	13	43.30%
من 36 سنة إلى 40 سنة	01	03.30%
من 41 سنة إلى 50 سنة	14	46.70%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال أرقام الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الفئة العمرية 41-50 سنة بنسبة 46.70%، في حين ما نسبته 43.30% من أفراد عينة الدراسة من الفئة 25-35 سنة بنسبة 43.30%، أما من كان عمرهم أقل من 25 سنة ومن عمرهم من الفئة 36-40 سنة جاءت بنسبة 06.70% و 03.30%.

## 3- توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي، في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة (%)
ليسانس	03	10%
ماستر	14	46.70%
ماجستير	06	20%
دبلوم مهني	07	23.30%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

### الفصل الثالث .....دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 46.70% من أفراد عينة الدراسة من ذوي المستوى ماستر، في حين ما نسبته 23.30% من عينة الدراسة فمستواهم العلمي دبلوم مهني، أما ما نسبته 20% و 10% من أفراد عينة الدراسة فكان مستواهم العلمي ماجستير وليسانس على التوالي.

#### 4- توزيع أفراد العينة حسب التخصص

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب التخصص، في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

النسبة (%)	التكرار	التخصص
50%	15	مالية ومحاسبة
03.30%	01	بنوك
26.70%	08	إدارة أعمال
20%	06	اقتصاد
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 50% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم مالية ومحاسبة، في حين ما نسبته 26.70% من عينة الدراسة فتخصصهم إدارة الأعمال، أما ما نسبته 20% و 03.30% من أفراد عينة الدراسة فكان تخصصهم العلمي اقتصاد وبنوك على التوالي، وعليه فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة من التخصص العلمي الموافق لموضوع دراستنا، ما يزيد من دقة إجاباتهم في عبارات الاستبيان.

#### 5- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

النسبة (%)	التكرار	الوظيفة
20%	06	أستاذ جامعي
20%	06	محاسب معتمد
03.30%	01	خبير محاسبي

### الفصل الثالث ..... دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

10%	03	مدير مؤسسة
46.70%	14	مستشار مالي
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 46.70% من أفراد عينة الدراسة يشغلون منصب مستشار مالي، في حين أن ما نسبته 20% من عينة الدراسة يشغلون وظيفة أستاذ جامعي ومحاسب معتمد، أما ما نسبته 10% و 03.30% من أفراد عينة الدراسة كانت وظيفتهم مدير مؤسسة وخبير محاسبي، وذلك أمر طبيعي باعتبار أن وظيفة المدير والخبير أقل من الوظائف الأخرى.

6- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة، في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة (%)	التكرار	عدد سنوات الخبرة
10%	03	أقل من 5 سنوات
13.30%	04	من 5 سنوات إلى 10 سنوات
23.30%	07	من 11 إلى 15 سنة
23.30%	07	من 16 سنة إلى 20 سنة
30%	09	أكثر من 21 سنة
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة الأكثر من 30 سنة في عملهم بنسبة 30%، في حين من كانت سنوات خبراتهم في الفئتين 11-15 سنة و 16-20 سنة جاءت بنسبة 23.30% لكلا الفئتين، أما بالنسبة لأفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة 5-10 سنوات و الفئة الأقل من 5 سنوات فجاءت نسبتهم 13.30% و 10% على التوالي. وعليه يتبين من التحليل السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة الكبيرة ما يمكنهم من الإجابة على عبارات الاستبيان بدقة وكفاءة عالية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات محور أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

انطلاقاً من مخرجات برنامج SPSS التي تمثل إجابات أفراد العينة على المحور الثاني، سيتم عرض وتحليل بيانات أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة وهذا من خلال المتوسطات الحسابية للإجابات والانحراف المعياري الخاص بها.

الجدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور أهمية التدقيق الداخلي

في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
01	تسعى وظيفة التدقيق الداخلي لتحسين أداء الوكالة.	3.93	0.980	8	عالية
02	تقييم مدى التزام الموظفين والعمال للقوانين اللوائح والإجراءات المسطرة.	4.13	1.074	4	عالية
03	قياس درجة كفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.	3.80	0.961	9	عالية
04	فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية وحماية الأصول.	4.20	0.961	2	عالية جدا
05	منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.	4.07	1.015	7	عالية
06	تقديم اقتراحات وتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية.	4.23	0.971	1	عالية جدا
07	الالتزام بأخلاقيات المهنة التدقيق الداخلي.	4.10	0.923	5	عالية
08	يساهم التدقيق الداخلي في جعل نظام الرقابة الداخلية يتصف بالموضوعية والتكامل.	4.13	0.973	3	عالية
09	تؤثر صلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه الإجراءات الاحتياطي الداخلي.	4.07	0.828	6	عالية
10	يوجد تضارب في المصالح بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية.	3.40	0.675	10	عالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن كل المتوسطات الحسابية للمحور الثاني والخاص بأهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وحسب ترتيب العبارات الخاصة بالمحور الثاني نلاحظ أن أكبر متوسط كان للعبارة (06) قدره 4.23 بانحراف معياري 0.971، وهذا ما يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون بشدة على هذه العبارة، ما يفسر بأن التدقيق الداخلي له أهمية عالية جدا عند إعداد التقرير النهائي وله أهمية كبيرة أيضا في تقديم اقتراحات وتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة، ووقعت العبارة (04) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.20 والذي يدل على أن التدقيق الداخلي بالوكالة محل الدراسة له أهمية كبيرة جدا في فحص السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية وحماية أصول الوكالة من كل شيء قد يضر بها.

وكان المتوسط الحسابي للعبارات (08-02) يساوي (4.13) لكلا العبارتين، ما يفسر بأن التدقيق الداخلي يساهم وبدرجة عالية في جعل نظام الرقابة الداخلية يتصف بالموضوعية والتكامل، وأنه يقيم مدى التزام الموظفين والعمال بالوكالة للقوانين واللوائح والإجراءات المسطرة من طرفها.

وقد كانت المتوسطات الحسابية للعبارات (07-09-05) متقاربة جدا بمقدار (4.10-4.07-4.07) على الترتيب، ما يدل على أن التدقيق الداخلي له أهمية كبيرة في الالتزام بأخلاقيات المهنة، حيث نجد الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي تؤثر على تقييمه لكافة الإجراءات الخاصة بالاحتيايل الداخلي، ومنع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب في الوكالة محل الدراسة.

وفي العبارات (01-03-10) كانت المتوسطات الحسابية الخاصة بهم بمقدار (3.93، 3.80، 3.40) على التوالي، ما يفسر بأن وظيفة التدقيق الداخلي بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة تسعى وبدرجة عالية لتحسين أداء الوكالة، حيث نجد أن الوكالة تقوم بقياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف، والحد من التضارب في المصالح بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية للوكالة محل الدراسة.

## الفصل الثالث .....دراسة حالة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

يبين الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث والخاص بالعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

الجدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

رقم العبارة	مضمون العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة العلاقة
11	إبداء رأي فني محايد من طرف المدقق الخارجي.	3.40	1.133	10	عالية
12	تقليل فرص ارتكاب الأخطاء الغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول من دون ذلك.	3.93	0.828	7	عالية
13	التنسيق والتعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي يساهم في زيادة الإفصاح والشفافية.	4.40	0.675	1	عالية جدا
14	وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي للاختبارات التي يقوم بها عند الفحص.	3.60	0.894	9	عالية
15	يتحقق المدقق الخارجي من إعداد وعرض القوائم قد تم وفقا للمبادئ والسجلات والقوائم والمالية للوكالة.	4.27	0.828	3	عالية جدا
16	يقوم المدقق الخارجي بإعطاء صورة تقييمية للوكالة.	4.33	0.758	2	عالية جدا
17	تعتبر أدلة الإثبات التي يدعم المدقق الخارجي رأيه وسيلة رقابية فعالة.	4.27	0.828	4	عالية جدا
18	معرفة طبيعة عمل وفهم نظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية يساعد في عملية التدقيق الخارجي.	3.97	0.765	6	عالية
19	تؤثر استقلالية المدقق الخارجي وعدم تعرضه الضغوطات	4.03	0.718	5	عالية

				أثناء عمله إلى مصداقية المعلومات.	
عالية	8	0.834	3.83	توجد إجراءات وقوانين تضبط التدقيق الخارجي.	20

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن كل المتوسطات الحسابية للمحور الثالث والمتعلق بالعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وحسب ترتيب العبارات الخاصة بالمحور الثالث يلاحظ أن أكبر متوسط كان للعبارة (13) قدر بـ 4.40 بانحراف معياري 0.675 وهو أقل انحراف معياري من بين عبارات هذا المحور، وهذا ما يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون بشدة على هذه العبارة، ما يفسر بأن التنسيق والتعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي يساهم بدرجة عالية جدا في زيادة الإفصاح والشفافية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

وفي العبارات (16-15-17) كانت المتوسطات الحسابية الخاصة بهم تقدر بـ (4.33، 4.27، 4.27) على الترتيب، ما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم وبدرجة عالية بإعطاء صورة تقييمية لوكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالمسيلة، ويتحقق من إعداد وعرض القوائم وفقا للمبادئ والسجلات والقوائم المالية للوكالة، كما نجد أن المدقق الخارجي يدعم رأيه وبدرجة عالية جدا بأدلة الإثبات والتي تعتبر وسيلة رقابية فعالة.

وقد كانت المتوسطات الحسابية للعبارات (19-18-12-20-14) بمقدار (4.03، 3.97، 3.93، 3.83، 3.60) على الترتيب، ما يفسر بأن استقلالية المدقق الخارجي وعدم تعرضه للضغوطات أثناء عمله تأثر بشكل إيجابي وبدرجة عالية على مصداقية المعلومات، كما أن فهم المدقق لطبيعة عمل وفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للوكالة يساعد في عملية التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى أن تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول من دون ذلك، وأنه توجد إجراءات وقوانين تضبط التدقيق الخارجي للوكالة محل الدراسة، حيث نجد أن وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني التقليل من عمل المدقق الخارجي للاختبارات التي يقوم بها عند الفحص.

ووقعت العبارة (11) في المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.40) والذي يفسر بأن المدقق الخارجي يبدي رأي فني محايد عن الأعمال المختلفة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

المطلب الرابع: عرض وتحليل بيانات إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

يلخص الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الرابع والخاص بإجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

الجدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إجراءات وأساليب تفعيل

نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

رقم العبارة	مضمون العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
21	تساعد وظيفة التدقيق في اكتشاف الفواتير الوهمية والاحتيال.	4.10	0.960	3	عالية
22	يساعد تطبيق السليم الإجراءات ووظيفة التدقيق الداخلي والخارجي في تقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية.	4.33	0.802	1	عالية جدا
23	تحقق من وجود التطابق بين الإجراءات الرقابية المعمول بها فعلا وما تم توثيقه مع معلومات.	4.20	0.997	2	عالية جدا
24	تكوين إطار تصوري متكامل حول ضوابط رقابة الداخلية للوكالة.	2.60	0.724	7	متوسطة
25	فهم وتقييم عملية الادارة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية في اعداد التقارير المالية.	3.97	0.850	4	عالية
26	تسجيل كافة العمليات بالقيم الصحيحة في الحسابات المناسبة وفي الفترة المحاسبية التي تمت بها هذه العملية.	3.80	0.925	5	عالية
27	نظام الرقابة الداخلية جزء من نظام الوكالة.	3.73	0.944	6	عالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة بالمحور الرابع والمتعلق بإجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة أن أكبر متوسط كان للعبارة (22) قدر بـ 4.33 بانحراف معياري 0.802 وهو أقل انحراف

معياري من بين عبارات هذا المحور الرابع، وهذا ما يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون بشدة على هذه العبارة، ما يؤكد بأن التطبيق السليم لإجراءات وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي يساعد بدرجة عالية جدا في تقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية، ووقعت العبارة (23) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.20 ما يفسر بأن المدقق الداخلي والخارجي للوكالة محل الدراسة يقومان بالتحقق من وجود التطابق بين الإجراءات الرقابية المعمول بها فعلا وما تم توثيقه مع معلومات.

وقد كانت المتوسطات الحسابية للعبارات (21-25-26-27) بمقدار (3.80، 3.97، 4.10)، (3.73) على الترتيب، ما يفسر بأن وظيفة التدقيق تساعد بدرجة عالية في اكتشاف الفواتير الوهمية والاحتيايل، وفهم وتقييم عملية الادارة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية في اعداد التقارير المالية للوكالة محل الدراسة، والعمل على تسجيل كافة العمليات بالقيم الصحيحة في الحسابات المناسبة وفي الفترة المحاسبية التي تمت بها هذه العملية، كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية جزء من نظام الوكالة. وقد بلغ أدنى متوسط حسابي قدره 2.60 والذي كان من نصيب العبارة (23) ما يفسر بأن التدقيق الداخلي والخارجي يعمل على التحقق من وجود التطابق بين الإجراءات الرقابية المعمول بها فعلا وما تم توثيقه من معلومات.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات الدراسة

خصص هذا المبحث لعرض نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي المستخدم في اختبار فرضيات الدراسة، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتوافق وفرضيات الدراسة، والتأكد من مدى صحتها أو نفيها.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

- الفرضية الأولى: ( $H_1$ ) توجد أهمية للتدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

$H_0$ : لا توجد أهمية للتدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

$H_1$ : توجد أهمية للتدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

من أجل اختبار الفرضية الأولى سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المحور الثاني وهذا لمعرفة نوع الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضية الأولى، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني.

الجدول رقم (15): اختبار التوزيع الطبيعي شايبرو وبيك للمحور الثاني

شايبرو وبيك		أهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
Sig	Df	
0.009	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية Sig وفق اختبار شايبرو وبيك للعينة أقل من 50 مفردة، تساوي 0.009 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نستنتج أن بيانات المحور الثاني الخاص بأهمية التدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سيتم اختبار هذه الفرضية الأولى بالاعتماد على اختبار ويلكوكسن وهو اختبار غير معلمي، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (16):اختبار ويلكوسن للفرضية الأولى

Sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	توجد أهمية للتدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
0.000	0.748	4.01	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من البيانات الواردة في الجدول أعلاه يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 4.01 وهو يقع في مجال الدرجة العالية (3.4-4.2) بانحراف معياري قدر بـ0.748، وكانت القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى ( $H_1$  الفرضية البديلة) القائلة بأنه "توجد أهمية للتدقيق الداخلي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة"، وهذا ما يعني صحة الفرضية الأولى.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

- الفرضية الثانية: ( $H_1$ ) توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

$H_0$ : لا توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

$H_1$ : توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

لاختبار الفرضية الثانية سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المحور الثالث وهذا لمعرفة نوع الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضية الثانية، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثالث.

الجدول رقم (17):اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك للمحور الثالث

شابيرو ويلك		العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هي علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
Sig	Df	
0.000	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية Sig وفق اختبار شابيرو ويلك لعينة أقل من 50 مفردة، تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نستنتج أن بيانات المحور الثالث والمتعلق بالعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هيا علاقة تكاملية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سيتم اختبار هذه الفرضية الثانية بالاعتماد على اختبار ويلكوكسن وهو اختبار غير معلمي، والجدول الآتي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (18): اختبار ويلكوكسن للفرضية الثانية

Sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
0.000	0.631	4.00	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من أرقام الجدول أعلاه يلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 4.00 بانحراف معياري قدره 0.631، وكانت القيمة الاحتمالية Sig المرافقة لهم تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية ( $H_1$ الفرضية البديلة) القائلة بأنه "توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة"، وهذا ما يعني صحة الفرضية الثانية.

#### المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

- الفرضية الثالثة: ( $H_1$ ) توجد إجراءات وأساليب لتفعيل الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

$H_0$ : لا توجد إجراءات وأساليب لتفعيل الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

$H_1$ : توجد إجراءات وأساليب لتفعيل الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

من أجل اختبار الفرضية الثالثة سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المحور الرابع وهذا لمعرفة نوع الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضية الثالثة، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الرابع.

الجدول رقم (19):اختبار التوزيع الطبيعي شايبرو ويلك للمحور الرابع

شايبرو ويلك		إجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
<b>Sig</b>	<b>Df</b>	
0.000	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية Sig وفق اختبار شايبرو ويلك للعينة أقل من 50 مفردة، تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نستنتج أن بيانات المحور الرابع والمتعلق بإجراءات وأساليب تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سيتم اختبار هذه الفرضية الثالثة بالاعتماد على اختبار ويلكوكسن وهو اختبار غير معلمي، والجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (20):اختبار ويلكوكسن للفرضية الثالثة

<b>sig</b>	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	توجد إجراءات وأساليب لتفعيل الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة
	0.668	3.81	
0.000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من أرقام الجدول أعلاه يلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 3.81 وهو يقع في مجال الدرجة العالية (3.4-4.2) بانحراف معياري قدره 0.668، وقد كانت القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الثالثة ( $H_1$ الفرضية البديلة) القائلة بأنه "توجد إجراءات وأساليب لتفعيل الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة"، وهذا ما يعني صحة الفرضية الثالثة.

### خلاصة الفصل:

من خلال ماتم تقديمه في الجانب النظري من موضوع اثر التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ،أذ تم إسقاطه ومحاولة الكشف عليه في الجانب التطبيقي ،حيث تطرقنا في المبحث الأول الاجرائي للدراسة من خلال معرفة الادوات جمع المعلومات والأدوات المستخدمة في ذلك والتي تمثلت في الاستمارة ،و كذلك صدق وثبات الأداة ،ومجتمع عينة دراسة.

الختامة

## الخاتمة:

تمنح المؤسسات الاهتمام كبير للنظام الرقابة الداخلية، ودراسة حدودها وكيفية الاستفادة منها، بحيث تقدم الإدارات المؤسسات الهدف المنشود من إنشاء أنظمة الرقابة بما ينعكس على جودة أداء المؤسسات، وتسهيل وصولها إلى أهداف المنشودة لذلك يقع على عاتق إدارة المؤسسات إقامة نظام سليم الرقابة الداخلية والمحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، وحماية أصولها من الضياع، ومجابهة السرقة والاختلاس والعبث والحصول على معلومات دقيقة لاستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرار .

حيث حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على أثر التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وعلى هذا الأساس قسم البحث إلى ثلاث فصول يتمثلا فصلين في جانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى عموميات حول التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، ونظام الرقابة الداخلية، والفصل الثالث فخصص لدراسة التطبيقية في وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، وقد كانت النتائج كالآتي:

## - نتائج النظرية:

للمدقق دور كبير في تحقيق أهداف الوكالة التي ينتمي إليها سواء كان داخليا أو خارجيا وذلك من خلال وضع منهجية منظمة وشاملة لتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل وكالة محل دراسة .

ولوظيفة التدقيق الداخلي وظائف متعددة داخل وكالة من ضمنها نذكر ما يلي مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم لقيام المدقق داخلي لعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتقديم التعليقات حول العمليات التي تم تدقيقها.

ويقوم أيضا المدقق داخلي من التحقق من مدى وجود أصول المؤسسة وحمايتها من جميع أنواع الخسائر والسرقة.

كذلك مساعدة المؤسسة على الاحتفاظ بنظم فعالة في الرقابة الداخلية من خلال تقييم كفاءة فعالية لهذا النظام وتقديم اقتراحات فعالة.

وتقديم تقارير ونتائج اقتراحات بناء على مخرجات عملية التدقيق الخارجي

وعلى المدقق الخارجي التأكد من الحسابات والسجلات منظمة بطريقة تعكس أداء نظام الرقابة الداخلية، وكيفية تشغيل واستخدام أساليب مختلفة الرقابة وتحقق من أنه يعمل وفقا لما هو مخطط له .

#### - نتائج تطبيقية:

تندرج وظيفة التدقيق ضمن مصلحة المحاسبة والمالية حيث تقوم بنشاطات ومهام رقابية تهدف إلى:

- ضمان صحة وسلامة التسجيلات المحاسبية ومختلف العمليات التي تقوم بها الوكالة .
- فكلما كان نظام الرقابة سليم يمكن الاعتماد عليه في تحديد مدى الاختبارات الآزمة عن ذلك والتي ستقتصر عليها إجراءات التدقيق .
- يساعد نظام الرقابة على التحكم في الوكالة من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية .

#### الاقتراحات:

- ضرورة وجود قسم التدقيق الداخلي بالوكالة؛
- اهتمام بإقامة دورات تدريبية للطلبة الجامعيين لكسب الخبرة؛
- ينبغي على المدققين الداخليين أن يتمتعوا بالاستقلالية والموضوعية أثناء تنفيذ مهامهم؛
- تبني الجزائر لمهنة التدقيق الداخلي كوظيفة استشارية في المؤسسات بداية من العمومية .

#### آفاق الدراسة:

- دور التدقيق الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية؛
- التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي يزيد من فاعلية الرقابة الداخلية؛
- تدقيق التكنولوجيا المعلومات للتدقيق الداخلي .

# قائمة المرجع

## - المراجع العربية:

1. أحمد حلمي جمعة (2008): تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات مهنة، عمان: دار الصفاء.
2. آسيا هيري (2018): فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير مدقق، أطروحة دكتوراه شعبة علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية أدرار
3. بن زعمه سليمة، بصري ريمة، تفرارات يزيد (2018): التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة المنتدى لدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع.
4. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي (2009): مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية، عمان: دار الثقافة، الطبعة الأولى.
5. حسين علي محمد ووسام خلف نجرس (2020): موائمة التدقيق الداخلي والخارجي وانعكاسها على جودة تقارير مدقق الحسابات الخارجية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 2، بغداد.
6. خالد أمين عبد الله (2012): التدقيق والرقابة في البنوك، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
7. رضا خلاصي (2013): مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة النشر الجزائر 2013.
8. رغبة إبراهيم، عوض المدهون (ب س): العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتحقيق تكلفة التدقيق الخارجي، انيل شهادة ماجستير، في المحاسبة والتمويل،
9. زاهرة توفيق سواد (2009): مراجعة الحسابات والتدقيق، ط 1، دار الراجية.
10. شملال نجاة (2016): تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم /الجزائر، العدد 3.
11. صالح محمد (2016): التدقيق الداخلي ودوره في رفع تنافسية المؤسسة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، ط 1، الأردن
12. عصام الدين محمد متولي (2009): المراجعة وتدقيق الحسابات، جامعة العلوم التكنولوجيا صفاء، جامعة السودان.
13. عطا الله أحمد سويلح الحسان (2009): الرقابة الداخلية والتدقيق في بنية تكنولوجيا المعلومات، دار الراجية للنشر والتوزيع الأردن، عمان.
14. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا (2006): دراسات متقدمة في المحاسبة الداخلية، مكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

15. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي (2006): المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون الجزائر.
16. محمد بوتين (2008): المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.
17. محمد عوض نزال الصرايرة (2014): واقع مهنة التدقيق الداخلي في الأردن، مذكرة ماجيستر في محاربة، جامعة الشرق الأوسط.
18. مصطفى صالح سلامة (2010): مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان.
19. يوسف محمد جريوع (2000): مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق الطبعة الأولى، عمان.
- المراجع الأجنبية:

1. Toufik SAADA (1998) :Les comités d'audit en France: un an après le rapport Vienot, Revue Finance Contrôle Stratégie-Volume 1, N° 3, septembre 1998
2. Alain FINET et autres (2009) : gouvernance d'entreprise: nouveaux défis financiers et non financiers, Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2009.
- Arabe britshe academey for higher, 16/10/2016 <http://www.abahe.co.uk/internal-audit.htm>

الملاحق

# الملحق (1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: .....

رقم: .....  
المسلة في: .....

إلى السيد: السيد: الأستاذ المساعد الدكتور: محمد بن عبد الحميد  
الأستاذ المساعد الدكتور: محمد بن عبد الحميد

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سدي المحترم، لجة طيبة و حمد...

في إطار التناخ الجمعة على ميمها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إصدار مذكرات الترخيص، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة حسابات ومصاريف تخصص حسابات وتدفق فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتك مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم.

تلقوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و.ر.س	الإمضاء
01	أ. م. ع. ح. م.	181835081448	2026 00386	
02				

عنوان المذكرة: أ. ت. ز. الكمال بن ببيت التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي  
حسابات تدقيق نظام الرقابة الداخلية ...  
الخدمات الاقتصادية والمحاسبية

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)

<http://www.univ-bes.ac.dz>  
<https://www.facebook.com/Univ-Bes> | TEL: 035-35-33-33 | 035-35-33-33

## (2) الملحق

**CNAS AGENCE MSILA**  
DE BEAUSIÈRE  
N° D'IDENTIFICATION

EDITION DU  
EXERCICE  
PERIODE DU

**BILAN (PASSIF)**

LIBELLE	NOTE	2022	2021
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital initial			
Primes et réserves - Réserves consolidées (			
Ecarts de réévaluation			
Résultat net de l'exercice par gestion			
Compte Assurances Sociales		3 627 024 130,40	4 820 701 031,11
Compte Assurances de Santé & Maladies Infect		200 540 735,50	157 119 220,00
Compte Contributions Internationales			
Compte Fonds Aides Et Secours		91 500 070,30	54 507 270,68
Compte Chimiques Et Pharmacie			
Compte Couture Papier			
Compte Prestataires Familiaux		1 690,20	45 430,34
Compte Administratif		278 265 074,52	316 785 002,27
Compte Contrôle Médical		-106 426 498,10	-94 777 115,65
Compte Action Sanitaire Et Sociale		998 512 840,58	597 295 165,85
Compte Fonds Placés			
Compte Fonds Prévention ATMP		8 425 908,68	7 208 300,66
Résultat Net Global - Gestion Garantie		-3 319 263 185,52	-4 419 707 503,18
Amortissements propres - Report à nouveau		21 572 002 921,73	-17 239 106 208,67
Comptes de liaison		12 581 38 542,35	11 340 493 533,14
<b>TOTAL I</b>		<b>12 101 027 432,80</b>	<b>10 632 438 241,69</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
Mois différés et provisions			
Provisions et produits consolidés à valoir			
Provision sur indemnité Dépend à la retraite		665 750 210,65	663 650 277,49
Droit de concordat			
<b>TOTAL II</b>		<b>665 750 210,65</b>	<b>663 650 277,49</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Comptes mis en recouvrement		0 849 256 329,45	0 882 314 380,83
Comptes de réconciliation Comptable		16 665 777 549,73	1 565 653 300,18
Mutualité conventionnelle			
Frais de gestion Professionnels de santé et com		23 956 009,01	740 457 681,40
Impôts			
Autres débiteurs		194 152 307,04	422 907 050,5
Télécom passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>23 280 083 254,92</b>	<b>18 994 382 392,91</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>13 046 860 898,37</b>	<b>12 290 470 912,09</b>



### الملحق (3)

#### CNAS AGENCE MSILA

DE BSA (MSILA)  
N° D'IDENTIFICATION

EDITION DU  
EXERCICE  
PERIODE DU

#### COMPTE DE RESULTAT/NATURE

L/BELLE	NOTE	2022	2021
Cotisation affectée à la gestion des réserves		10 345 283 485,15	8 532 288 171,75
Vente de produits finis - Impression			
Vente marchandises (Outils)			
Vente de produits résidués			
Vente prestations de service		1 104 658,00	1 711 310,00
Vente stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>12 346 487 535,15</b>	<b>8 154 577 987,75</b>
Prestations - Facture aux hôpitaux		-2 733 246 643,71	2 120 796 465,75
Prestations - Assurances Maladie		5 222 871 601,70	3 644 348 045,75
Prestations - Accidents de Travail et Maladie		204 041 736,75	457 758 687,57
Prestations - Conventions Internationales			
Prestations - Fonds d'Etat et de retraite			
Matrices Primaires			
Autres approvisionnements		-11 271 132,65	-13 188 410,05
Stocks d'inventaire et de prestations de services			
Stocks de matériel, équipements et travaux			
Autres inventaires de matières et fournitures		-4 020 344,36	-4 020 405,75
Produits financiers d'inventaire			
RRRO au stock			
Sous total au passif			
Locations			
Charges sociales - Charges de solidarité		-8 104 477,05	3 074 343,85
Entretien, Réparation, Maintenance		3 020 405,21	2 314 750,85
Primes d'assurance		3 754 078,26	3 107 713,95
Etudes et recherches			
Documentation et Divers			
RRRO au service effectués			
Rémunération d'intermédiaires et honoraires		-8 785 870,80	-4 894 801,57
Publicités, Publications et Relations publiques		-775 805,00	125 880,00
Transport des Biens, Transport collectif du p		30 070,00	
Dépense de missions et déplacements		6 022 563,04	-8 039 905,70
Frais postaux et de télécommunication		-1 850 315,06	-10 101 065,85
Services bancaires et assimilés		-8 748 322,70	-7 676 331,70
Conventions diverses			
RRRO sur autres services effectués			
<b>II-CONSUMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-12 301 829 859,24</b>	<b>-13 007 658 320,76</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION</b>		<b>2 054 598 052,78</b>	<b>-1 852 830 332,96</b>
Rémunération du personnel		-1 131 057 311,35	-1 144 685 370,75
Cotisations aux organismes sociaux		-268 136 703,64	-244 367 500,70
Contribution aux activités des CE/MS/SA/SA		-21 348 065,04	-2 780 120,45
Autres charges du personnel			
Impôts et taxes non récupérables sur le chiffre			
Autres impôts et taxes directes imposables		522 590,36	54 491,00
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-8 645 258 732,11</b>	<b>-4 813 880 683,21</b>
Révisions pour dépréciation, créances, etc.			
Plus-values et moins-values immobilières			
Révisions et créances amorties			
Produits exceptionnels sur dépréciation de g		23 820 300,00	8 180 500,00
Autres produits de gestion courante		165 036 213,25	139 591 544,10

Moins valeurs sur les cédés annulés	298 000,00	300 000,00
Loans de l'exercice		
Reprises financières Intermédiaires		
Amortissements et provisions		
Charges exceptionnelles de gestion courante	-1 582,00	-387 889,70
Autres Charges de gestion courante	0,00	-1,00
Dotations aux Amortissements, provisions et	28 535 572,50	-30 407 009,85
Dotations aux provisions et autres de valeur		
Dotations aux provisions et autres de valeur	35 983 812,18	-1 310 424,58
Reprises d'opérations sur porte de valeur		
Reprises sur pertes de valeur et provisions	21 640 187,05	50 520 313,31
Reprises financières sur porte de valeur	<b>3 230 192 063,34</b>	<b>-4 367 182 918,75</b>
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		
Revenus des actifs financiers		
Ecart d'évaluation sur actifs financiers, etc.		
Gains de change		
Revenus sur cession d'actifs financiers		
Autres produits financiers		
Charges d'intérêts	-31 114 120,10	-32 544 876,41
Evails d'évaluation sur actifs financiers		
Plus de change		
Pertes nettes sur cessions d'actifs financiers		
Autres charges financières	<b>-31 114 120,10</b>	<b>-32 544 876,41</b>
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>	<b>-31 114 120,10</b>	<b>-32 544 876,41</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPC</b>	<b>-3 719 283 183,62</b>	<b>-4 413 707 593,16</b>
Impôt enregistré sur résultat net avant		
Impôt déduit (variation) sur résultat net		
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES</b>	<b>10 943 378 880,00</b>	<b>9 449 577 833,03</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES</b>	<b>-13 862 641 754,02</b>	<b>-13 263 335 686,78</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR</b>	<b>-3 319 263 183,62</b>	<b>-4 413 707 659,16</b>
Eléments extraordinaires (Pertes);		
Expenses		
Catastrophes naturelles		
Plus ou moins transférés vers d'autres comptes		
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>	<b>-3 319 263 183,62</b>	<b>-4 413 707 659,16</b>
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		

